

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٠٩**

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد أنجابا .... (ناميبيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
الأرجنتين	السيد كبغلى
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد سامى
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد شن غوافنغ
فرنسا	السيد ليفيت
كندا	السيد هينبيكر
مالي	السيد كاسى
ماليزيا	السيد محمد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
هولندا	السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/999)

00-71153 (A)
0071153

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/999)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وألمانيا وإيطاليا يطلبون فيها توجيه الدعوة لهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بعد موافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيك (البوسنة والهرسك) المقعد المخصص له على طاولة المجلس؛ وشغل السيد شومكر (ألمانيا) والسيد فرانشيسكو (إيطاليا) المقعدين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد وولفغانغ بيتريتش الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بيتريتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل فيها رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتقريرين من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الوثيقة (S/2000/999).

وفي هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأعطيه الكلمة.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): إنني أخاطب المجلس اليوم في وقت تحدث فيه تغيرات كبيرة في منطقة جنوب شرقي أوروبا وتتجدد الآمال بشأنها. وتبدو آفاق المستقبل أمام البوسنة والهرسك شديدة الاختلاف الآن بسبب التغيرات الهائلة التي جرت في بلدين أساسيين مجاورين هما: يوغوسلافيا وكرواتيا.

ويسير التغيير في البوسنة ذاتها ببطء يبعث على الإحباط ولكنه مستمر نحو الأفضل. ويتوقف الكثير على ما ستتمخض عنه الانتخابات العامة التي ستجرى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من تغيرات تحدث تغييرا حقيقيا مستداما. ونحن بحاجة إلى زعماء جدد يدفعون بلادهم إلى الأمام، عوضا عن الزعماء الحاليين المرابطين في مواقفهم القومية، على الرغم من أنهم فقدوا الاتصال بناخبيهم، وبالرغم من التغيير الذي حدث في الدول المجاورة.

ولـن يشـهد التغيــير عــودة إلى البوســنة والهرســك السابقة على الحرب. فالبلد قد تخلف عقدا من الزمان عن بقية أوروبا الوسطى في إدخال الإصلاحات الاقتصادية التي يقتضيها اقتصاد السوق. ونحن نود أن ننتقل من الاقتصادات القائمة على خطة الدولة. والأهم من ذلك أن الحرب قد تركت ندوبا عميقة بحيث يصعب إنقاذ ثقافة البوسنة القديمة المتعددة الأعراق في مجموعها.

وربما يتذكر بعض الأعضاء تعليق وليم شوكروس في كتابه الأخير عن تجار الحروب وأنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذ قال:

''إن التواضع شيء هام. وليس كل شيء يمكن تحقيقه، ولا يمكن تصحيح كل الأخطاء لمجرد أن المجتمع الدولي يرغب في ذلك... والبوسنة لن تصبح ميتشجان''.

ولكن البوسنة والهرسك بلد متعدد الأعراق وسيظل كذلك، لأنه وطن لثلاثة شعوب مكونة له هي - البوشناق، والصرب، والكروات - إلى جانب كثير من الأقليات الأخرى. وستجد هذه الشعوب طريقا يوصلها إلى التعايش جنبا إلى جنب، ربما مثلما يفعل الناطقين بالألمانية والفرنسية والإيطالية في سويسرا. وهذا التقرير، وهو التقرير السابع عشر الذي يقدمه الممثل السامي - والمرة الثالثة التي أتشرف فيها بمخاطبة مجلس الأمن - يتطرق بإيجاز للمهام التي ما زال يتعين على مكتب الممثل السامي أن يقوم بها، ويتعين بالتالي على المجتمع الدولي أن يواجهها في البوسنة والهرسك.

وأنتقل إلى الثورة التي حدثت في بلغراد ونظيرتها الأهدأ منها، وإن لم تقل عنها في الأهمية، في زغرب، وما تعنيانه بالنسبة لكسب السلام في البوسنة والهرسك.

أولا وقبل كل شيء، لا ينبغي أن نتخلى عن يقظتنا. فالقوميات المدمرة التي مزقت المنطقة، لم تسقط بسقوط سلوبوان ميلوسوفتش. إن التغيرات السياسية التي حدثت في بلغراد تُراقب بتوجس أكثر مما تُراقب بارتياح في كوسوفو والجبل الأسود وكذلك في البوسنة.

قام السيد تونينو بيكولا وزير خارجية كرواتيا بزيارته الرسمية الأولى إلى سراييفو منذ توليه منصبه، وهذه الزيارة علامة واضحة على أن هذا البلد اعترف اعترافا كاملا بسيادة البوسنة، بعد أن أمضت حكوماته الماضية أعواما كثيرة في محاولة تقوض تلك السيادة. وعندما قابلت السيد فويسلاف كستونيتسه، الرئيس الجديد المنتخب ليوغوسلافيا، في الأسبوع الماضي في بلغراد، حثثته على أن يحذو نفس الحذو، وأكدت له أن هذه هي أكثر الطرق أمنا لضمان بقاء كوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأقنعته بأن العضوية الكاملة ليوغوسلافيا في الأمم المتحدة تعني العمل مع مؤسساتها، مثل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. ومع اقتراب موعد الانتخابات التي ستجرى في البوسنة طلبت منه أن ينهي رعاية بلغراد للقوات المناهضة لاتفاق دايتون في الكيان الصربي البوسني، التي تكافح من أجل الإبقاء على المكاسب التي حصلت عليها ''بالتطهير العرقي''.

لقد بدأ السيد كستونيتسه بداية واعدة واتخذ القرار الشجاع بزيارة سراييفو يوم الأحد لمقابلة زعماء الدولة هناك. وأود هنا أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام في سراييفو، السيد جاك بول كلاين، الذي ساعدت جهوده الدؤوبة على تأمين نجاح تلك الزيارة الحاسمة. وأكد لي الرئيس كستونيتسه أيضا أنه سيعمل من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك في أسرع وقت ممكن بعد أن ينتهي من تشكيل حكومته. ولكن لا يزال الكثير الذي ينبغي عمله في هذا الميدان.

علينـا أن نتـأكد أن المجتمـع الـدولي يتكلـم بصـوت واحد، خاصة عندما يجتمع الاتحاد الأوروبي في قمة جنوب شرقي أوروبا في زغرب في الشهر المقبل، ويقول إنـه لا يمكـن التلاعـب بشأن الحـدود. ويـدور حديـث بـين بعـض الوسـطاء السـابقين في البلقـان بـأن هنـاك حاجـة لتعويـض صربيـا عـن فقدها الحتمي المزعـوم لكوسـوفو. إن هـذا سـتكون لـه آثـار مأساوية في المنطقة بأسرها. وينبغي أن نوضـح بصـورة جلية أن خرائـط القـرن التاسـع عشـر لا مكـان لهـا في جـهودنا للمحافظـة علـى السـلم الآن. إن الامتنـاع الآن عـن التكلـم بصورة واضحة عن هذا الموضوع سيكلفنا الكثير في المستقبل وسيدمر العمل المثمر الشاق الذي تم طيلة خمس سنوات منـذ التوقيع على اتفاقات دايتون، خاصة في الوقت الذي ترى فيـه غالبية الناس في المنطقة أن القومية تجعلهم فقراء معزولين.

إن إضفاء الطابع الأوروبي هـو الشـيء الوحيـد الـذي تتطلع إليه جميع الجوانب، والـذي نسـتخدمه نحـن لتحقيـق الإصـلاح في البوسـنة والهرسـك. وفي أيـار/مـايو المـاضي في بروكسـل أقر مجلس تنفيـذ السـلام الأولويـات الاسـتراتيجية الثلاث الـتي وصفتـها لمساعدة مواطـني البوسـنة علـى تحقيـق ذلـك الحلـم؛ وهـي الإصـلاح الاقتصـادي الشـامل، والعـودة السريعة للاجئين، وتعزيز مؤسسات الدولة.

بيـد أن التقـدم الشـامل كـان بطيئـا منـذ أن قدمـت تقريـري الأخير للمجلس في أيار/مايو لأن شـاغلي المنـاصب القوميين في البلاد لا يريدون اتخاذ قرارات صعبة، خاصـة مـع قرب موعد الانتخابات العامة. ويرفضـون التسليم بـأن أمـوال المانحين أوشكت على النفـاد، وأن هنـاك تنافسـا متزايـدا علـى تلك الأمـوال مـن بلـدان مثـل يوغوسـلافيا - هـذا في الوقـت الـذي تعـاني فيـه البـلاد مـن أزمـة اقتصاديـة صعبـة. لقـد كـان النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٧,١ في المائة في ١٩٩٩ ولكـن هذا الرقم، العالي بشكل مصطنع، هـو في الواقـع نتيجـة لآخـر دفعـة مـن الأمـوال الأجنبيـة المخصصـة للتعمـير تدخـل اقتصـاد البـلاد الـذي دمرتـه الحـرب. والصـداع الحقيقـي يكمـن في موازنـة التبـادل التجـاري. فالبيانـات الأوليـة تظـهر أن البـلاد تغطي الواردات من الصادرات في حدود ٢٥ في المائة فقـط. وهذا بالطبع غير مستدام.

وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية، وضـع مكتـبي قوانـين مصرفيـة واضحـة تكفـل الشـفافية في جميـع العمليات المالية فيما بين الكيـانين. ونرمـي إلى إغـلاق مكتـب المدفوعات الذي كان قائما في العهد الشيوعي، مع نهاية هـذا العام. وهـذا سـيخلص البـلاد مـن وسـيلة مكلفـة وغـير شـفافة لتسـوية المدفوعات، لـن تسـتطيع الأحـزاب الوطنيـة بعـد ذلـك أن تستخدمها.

إن خدمات النظام القضائي المحلي والشرطة أصبحـت أكـثر صرامـة مـع الفسـاد للمـرة الأولى في تـاريخ البـلاد. ومـع ذلك لسنا سعداء تجاه بطء الخطوات التي يتعـامل بهـا الزعمـاء السياسيون مع هذا الموضوع. إن المعونة والاستثمار لـن يأتيـا إلا إذا تم تنظيـف سـجل البـلاد السـيئ بالفسـاد. وللأسـف أن معظـم السياسـيين البوسـنيين يفضلـون طمـر رؤوسـهم تحـت الرمال فيما يتعلق بهذا الموضوع.

لقـد تمـت الموافقـة علـى قـانون لخزانـة الدولـة يتيـح تدفقـات ماليـة أكـثر مـن خـلال المؤسسـات المركزيـة لا مـن خلال المؤسسات التابعة للكيانين - الأمر الـذي مـن شـأنه أن يجعل نصفي البلد الممزق يلتحمان بقدر أكـبر. ونـدرس أيضـا وسـائل وقـف الضرائـب العاليـة الضـارة وتوزيـع الأعبـاء. إن المستثمرين الأجانب يكرهون أن يضعوا أموالهم في بلد عندما ينتـهي بهـم الأمـر إلى دفـع أكـثر مـن ٨٠ في المائـة كضرائـب. كذلك فإن الخـبراء الدوليين والمسـؤولين المحليين يعملـون معـا لإعداد ٨٦ مشروعا استراتيجيا في الاتحاد و ٥٢ مشـروعا في الكيـان الصـربي، للخصخصـة الشـفافة الحـذرة، ونـدرس أيضـا وسـائل تفكيـك المؤسسـات العامـة مثـل شـركات الكـهرباء

والاتصالات السلكية واللاسلكية على نحو يفكك الهياكل الموازية المدمرة ويكفل للشركات أن تتنافس في الأسعار في حيز اقتصادي واحد، وليس على أساس الهوية العرقية للمستهلك المتوقع.

إن الاقتصاد – بمزايا الحيز الاقتصادي الواحد – هو الذي يضمن مستقبل البوسنة والهرسك كدولة ناجعة. إنني أعرف – وقد تكون هذه مجرد قصة – أن البوسنيين والكروات يسافرون إلى بنيالوقا، العاصمة الإقليمية للصرب، لشراء الأثاث لأن سعره هناك أقل من سعره في سراييفو.

إن التطبيق الصارم لقوانين الملكية التي وضعتها في العام الماضي بدأت تزيل الطابع السياسي عن القضية العاطفية لعودة اللاجئين. كما أن التطبيق الصارم لحكم القانون والمساعدة التي نحصل عليها نتيجة للعمل الجيد الذي تقوم به الأمم المتحدة في البوسنة – ولا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين – ستكون لهما آثار هامة في جميع مجالات الحياة في البوسنة. ومن هذا الموضوع بصفة خاصة ستتبع أمور أخرى كثيرة. فحق الشخص في الملكية، وهو الحق المكرس في القانون، حيوي لاستعادة الثقة في مستقبل البلاد.

الأرقام الأخيرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبين أنه بنهاية آب/أغسطس هذا العام بلغ عدد المسجلين من العائدين من الأقليات ٣٠ ٠٠٠ شخص تقريبا، وهو رقم يزيد على ضعف عدد المسجلين في نفس الفترة في ١٩٩٩، وسيكون الرقم أكبر بكثير إذا أخذنا في الاعتبار العائدين غير المسجلين. بيد أن هذه كلها أرقام جوفاء. والمهم حقا هو أين حدثت هذه العودة: لقد حدثت في مدن مثل سريبرنيتسه وفوكا أو بجوارهما، باعتبارهما مرادفين للمذابح ومخيمات الاغتصاب أثناء الحرب في النصف الشرقي من الكيان الصربي الآن.

لا أود أن أقدم لكم صورة زائفة. فلئن كان حكم القانون استطاع أن يذيب الجليد الذي كان يغطي عملية العودة، فإن مئات الآلاف من الناس ما زالوا مشردين أو لاجئين. ومرة أخرى أتطلع إلى الانتخابات وآمل أن يهزم البوسنيون العاديون القوى القومية التي لا تزال مصممة على تجميد عملية عودة اللاجئين.

ومنذ أن تحدثت في المرة الأخيرة في مجلس الأمن، طردت ٢٤ موظفا حكوميا بسبب وضعهم العراقيل أمام تنفيذ اتفاقات دايتون. والواقع أنني أتعرض لضغوط من بعض أوساط المجتمع الدولي ومن كثير من مواطني البوسنة لأكون أكثر تدخلا. ولكن في الوقت الذي يرسل فيه الطرد وتطبيق حكم القانون رسالة واضحة، فإن الزعماء السياسيين في البلاد يستخدمون هذا لتجنب اتخاذ قرارات صعبة.

ومن الأمثلة رفض القادة السياسيين اعتماد التعديلات المتعلقة بقوانين التقاعد، كما طلب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولم يفعل القادة السياسيون شيئا، كالعادة. وكانوا يتوقعون مني أن أفرضها. وعوضا عن ذلك أنذروا بأنهم إن لم يعتمدوا التعديلات، فسيجازفون بجعل البلد يخسر مئات الملايين من الدولارات في شكل معونة تشتد الحاجة إليها.

هذا وبعد إضاعة شهور في المناقشة واتخاذ المواقف، انتهى بي الأمر إلى فرض قانون لإصدار وثيقة سفر واحدة للبوسنة والهرسك. وعلى غرار اللوحات الجديدة لتسجيل المركبات، التي خلت أيضا من علامات تحديد الهوية، حظيت تلك الخطوة بقبول شعبي واسع بين مواطني البوسنة العاديين. فقد سئموا من وجود أنفسهم في آخر المصطفين للحصول على التأشيرات لأن قادتهم، بما يتصفون به من وطنية ضيقة الأفق، لا يستطيعون الاتفاق على إصدار وثائق سفر نموذجية معترف بها دوليا. وهذا أيضا مثال آخر،

كالاقتصاد، يبين كيف أن المصلحة الذاتية يمكن أن تستغل في العمل لصالح تنفيذ اتفاق دايتون. ويسعدني أن أبلغكم أن الجوازات الجديدة الأولى للبوسنة والهرسك قد صدرت أمس.

وفيما يتعلق ببناء الدولة، يستطيع المرء الآن أن يتصل بأي مكان في البوسنة من خلال نفس الرمز الدولي، فانتهت بذلك الحالة المضحكة المتمثلة في لزوم الاتصال بجمهورية صربسكا عن طريق بلغراد. وقد بدأت دائرة حدود الدولة – وهي تمثل أيضا قانونا آخر تعين علي فرضه في وقت سابق من هذه السنة – بالعمل، مما أحزن بعض القادة في جمهورية صربسكا، لأنهم يعملون على الحدود المشتركة مع يوغوسلافيا. وقد نجحت الأمم المتحدة نجاحا كاملا في هذا المجال.

ولقد أعلنت في بداية الأسبوع عن إنشاء هيئة إذاعية عامة. وسيقوم موظفون متعددو الأعراق بتقديم أخبار متوازنة وسيعدون برامج ويبثونها عبر الكيانين. وقد أذيعت الألعاب الأولمبية بصورة ناجحة وفي وقت واحد في كلا الكيانين على ألسنة فريق من المعلقين متعدد الأعراق في سيدني. فالبرد والعملة الصعبة – أو الافتقار إليها – وممارسات الإدارة الحديثة هي التي تدفع بهذا المشروع المثير قدما، وليست الحصص الاثنية.

وأما محكمة البلد الدستورية فقد نشرت الشهر الماضي في جريدتها الرسمية قرارا له آثار واسعة النطاق فيما يتعلق بالمساواة بين جميع المواطنين البوسنيين أمام القانون. والحكم الصادر بشأن ما سميت بقضية الشعوب التأسيسية يعني أن البوشناق والصرب والكروات لهم نفس الحقوق في كلا الكيانين. ولكن لا يزال يتعين التعبير عن هذا المفهوم الجديد بالثناء في دستوري الكيانين.

بيد أن مؤسسات الدولة مثل الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية لا تزال في موضع حرج بسبب الشواغل الإثنية.

وبعد ضغوط كثيرة انتزعنا اتفاقا من وزيري التربية بالبوسنة والهرسك لضمان تدريس كلا الأبجديتين اللاتينية والسيريلية ومنهج أساسي صغير في كل المدارس. ولكن هذا بعيد من أن يكون كافيا. إذ يجب أن يكون التعليم في موضع الأولوية إذا أريد أن يكون للبلد مستقبل. ومن المؤسف، أن تقريرا صدر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكشف عن أن العديد من الشباب البوسنيين لا يعتقدون أن لهم مستقبلا في بلدهم: حيث صرح ٦٢ في المائة من الذين شملهم الاستطلاع في التقرير وهذه نسبة مذهلة إنهم سيغادرون البوسنة إذا سنحت الفرصة لهم بذلك.

أريد أن أكون صريحا بشأن المشاكل. ولكننا نتحرك إلى الأمام، حتى ولو أن المرء، كما لو كان في عاصفة رملية في رحلة صحراوية، يشعر أحيانا أنه لا يتحرك بتاتا. وعلى الرغم من التغيرات الهائلة التي حدثت في المنطقة ، فإننا نحتاج إلى البقاء مع البوسنة والهرسك والإشراف على تنفيذ المهمة حتى النهاية. فعملنا هناك لم يكتمل. وأنا أعلم أن يوغوسلافيا ستحتاج إلى المساعدة في طريقها إلى الديمقراطية، وأن هناك نقاطا ساخنة أخرى عديدة في العالم تستحق اهتمام المجلس. إلا أن المجتمع الدولي قد أنفق الكثير جدا من الجهد في البوسنة والهرسك بحيث لا ينبغي له ترك هذا المشروع قبل الأوان المناسب. وسنحتاج إلى الدعم المعنوي والسياسي والمالي من المجلس لننجزه على الوجه الصحيح.

وأقتبس من كلام السيد شوكروس مرة أخرى،

> ”إن التدخل يمكن أن يساعد الناس عندما يكونون في حالة يأس. ولكن إذا أريد للتدخل أن يكون أكثر من إرضاء لشعورنا بالذنب، يجب أن

يكون متناسبا ومتسقا؛ ويجب أن يتابع حتى النهاية. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها تخليص الناس من الشر ويمكن لحفظة السلام أن ينتصروا في أكثر الأحيان على أمراء الحرب".

وقد قلت هذا من قبل، ولكننا بحاجة إلى التشديد عليه مرارا وتكرارا: يجب على المواطنين البوسنيين أنفسهم إنشاء البلد المزدهر والمتسامح الذي يمكن أن تكونه البوسنة والهرسك؛ يجب عليهم تملك مصيرهم بأنفسهم بغية تحقيق حلمهم بإيجاد مكان لهم في أوروبا وفي العالم. ويجب على جيرانهم أيضا أن يديروا ظهورهم للماضي ويتطلعوا إلى الأمام كأن يساعدوا البوسنة والهرسك؛ وينبغي أن يكون واضحا أن مكانهم بالذات في أوروبا الجديدة يعتمد على هذا. ولكن يجب علينا نحن في المجتمع الدولي أن نواصل عمل كل ما نستطيع لإنارة الطريق أمام إعادة البوسنة والهرسك إلى وضعها الطبيعي.

هذا هو نهاية تقريري. ولكنني أود أيضا أن أبلغ المجلس بقرار اتخذته أمس. فكما يعلم الأعضاء، أن ضحايا مذبحة سربرنيتسا التي حصلت عام ١٩٩٥، وهي أسوأ جريمة ارتكبت في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، لم يخصص لهم مكان بعد لمثواهم الأخير. وقد طالبت روابط أقرباء هؤلاء الضحايا لفترة طويلة بحل هذه المسألة. وحاولت عدة وكالات منذ ذلك الحين معالجة الموضوع بلا جدوى. وقراري يحيل قطعة أرض تابعة لبلدية سربرنيتسا إلى عهدة عامة بغية دفن الضحايا وإقامة نصب تذكاري لهم. وإني أعتبر أن هذه خطوة أولى ولكنها هامة، في طريق البوسنة والهرسك إلى التصالح مع ماضيها.

السيد كنينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن ترحيبي بالسيد بيتريتش في المجلس مرة أخرى وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية الدقيقة التي قدمها عن التقدم الذي أشرف مكتبه على إحرازه حتى الآن في بناء مجتمع سلمي متعدد الأعراق في البوسنة. وتلك مهمة صعبة جدا، وتشجعنا التطورات المشار إليها في تقريره. ونهنئه بوجه خاص على إعادة إنشاء مجلس الوزراء وعلى زيادة معدلات عودة الذين شردهم الحرب. ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالخطوات التي اتخذت لإنشاء مجلس قضائي مستقل ونلاحظ بوجه خاص أن محكمة متعددة الأعراق في موستار بدأت محاكماتها المتعلقة بالجرائم التي وافقت عليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في إطار ما يسمى بقواعد السبيل السوي.

غير أننا لا نزال يساورنا القلق من أن بعض مسؤولي الحكومة وأفرادا آخرين ما زالوا يغلقون الطريق أمام عودة اللاجئين والمشردين. ويجب أن تكون الرسالة التي نوجهها واضحة بأننا لن نتسامح في استمرار التعويق. ولن نعمل إلا مع القادة السياسيين الملتزمين بتنفيذ اتفاق دايتون.

والولايات المتحدة تؤيد بقوة أن يستخدم الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الولايتين الموكلتين من المجتمع الدولي استخداما كاملا ونشطا في البوسنة. ويجري تحقيق تقدم فعلي، وينبغي لنا أن نسرع في ذلك. ومع اقتراب موعد إجراء عمليتين انتخابيتين في غاية الأهمية في المنطقة - في كوسوفو وفي البوسنة - فقد حان الأوان للمضي قدما وعدم التلفت إلى الماضي.

وينبغي لنا أن نسعى إلى إزالة أو كبح جميع الذين يقفون في طريق تنفيذ اتفاق دايتون: فهناك مجرمو حرب لا يزالون مطلقي السراح، وشخصيات ضالعة في الجريمة المنظمة ومتطرفون قوميون. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بتنحية ٢٤ فردا يقومون بتعويق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام بشكل صارخ. ولكن هؤلاء الـ ٢٤ ليسوا هم المعوقين الوحيدين، ومن الضروري اتخاذ إجراء حاسم لكفالة

استمرار عودة اللاجئين وتهيئة مناخ قائم على القانون في البوسنة.

وفيما يتعلق بموستار بوجه خاص، فإننا نرى بعض علامات التقدم هناك. وفي ضوء الصعوبات المتكررة فيما يتعلق بتمويل الإدارة المحلية، نود أن نحث مكتب الممثل السامي على إصدار قرار يوجه شركة الكهرباء المحلية، إليكتروبريفردا، بأن تدفع جزءا من عائداتها لتمويل ميزانية موستار بموجب شروط ظلت تناقش منذ عدة شهور حتى الآن.

وأخيرا، فإن التغيير الديمقراطي الذي حدث في بلغراد له أهمية خاصة وفيه بشارة. وستكون هناك مشاكل عديدة ماثلة أمامنا، ولكننا نأمل أن يكون لقيادة الرئيس كستونيتسه الجديدة أثر إيجابي على الأحداث في البوسنة بنفس الطريقة التي ساعد بها تغيير النظام في كرواتيا على تطبيع العلاقات بين كرواتيا والبوسنة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نشعر بالامتنان للممثل السامي، السيد بيتريتش، على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها عن الحالة في البوسنة والهرسك، وعلى الجهود التي يبذلها من أجل تهيئة ظروف المعيشة الطبيعية في هذا البلد.

ولكن، نود الإشارة إلى أن الحالة هناك لا تزال هشة. فمن ناحية، كما استمعنا اليوم، ثمة تغيرات إيجابية تدعو إلى التفاؤل. ومن ناحية أخرى، فلكي نحافظ على الاستقرار، يتطلب الأمر دعما متواصلا ومتعدد الأوجه من قوة تثبيت الاستقرار، وضغطا أقوى على المشاركين البوسنيين في عملية السلام يمارسه مكتب الممثل السامي وغيره من الجهات الدولية الفاعلة.

و ما زالت روسيا تشارك بنشاط في تنفيذ اتفاقات دايتون. ومع ذلك، فإننا لا نعتبر أنفسنا ملتزمين بإعلان بروكسل، حيث أن لنا بعض الاعتراضات الجادة على عدد من أحكامه. وسنعمل في المستقبل من أجل التنفيذ الكامل ودون تمييز لتلك الاتفاقات، نصا وروحا.

من حيث المبدأ، فإننا نفهم كيف يحدد الممثل السامي أولويات عمله، غير أننا نعتقد أن ثمة استخداما مفرطا لسلطاته الخاصة، مما يضع البوسنة والهرسك، عمليا، تحت نوع من الحماية الدولية. ولا نعتقد أن استخدام القوة لدفع دايتون قدما سيرسي أساسا مستقرا لبناء المؤسسات. فالهياكل الدولية لا يمكن، ولا ينبغي أن تحل محل المؤسسات المنتخبة بصورة قانونية في البوسنة والهرسك ككل وفي كل من الكيانين.

وبعد زيارة الرئيس كستونيتسه لسراييفو، نأمل أن نرى إرساء تعاون مثمر بين البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا، ولا سيما التنفيذ السريع لإقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وحل جميع المشاكل الثنائية دون فرض أي شروط على أي من الجانبين.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على العمل مع السلطات السياسية في البوسنة والهرسك من خلال تشجيعها على التعاون فيما بينها ومع المجتمع الدولي. ويكتسب مثل هذا النهج أهمية خاصة في الفترة السابقة للانتخابات التي ستجرى في البوسنة والهرسك بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر .

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الممثل السامي وولفغانغ بيتريتش، على وجوده في المجلس اليوم وعلى التقرير التفصيلي الذي قدمه وعلى ملاحظاته الإضافية.

الجزء الأول من التقرير الوارد في الوثيقة S/2000/999، بشأن القضايا السياسية، يبين، في رأينا، أن تعزيز مؤسسات الدولة ما زال هدفا بعيد المنال، فيما يبدو.

وعلى الرغم من أنه قد أحرز بعض التقدم الهام، من قبيل على سبيل المثال، إنشاء مجلس وزراء جديد، وثلاث وزارات جديدة، فمن المخيب للآمال تلك التقارير التي نتلقاها والتي تشير باستمرار إلى المماطلة في مجال صنع القرار، وعدم الالتزام من جانب المسؤولين، والحاجة إلى أن يمارس المجتمع الدولي ضغطا مستمرا من أجل التغلب على النزعة إلى التعويق، وانعدام الإرادة السياسية لدى أولئك الذين يركزون على القضايا العرقية بدلا من التركيز على الاحتياجات الفعلية للبلد، الأمر الذي يعرض العمل الفعال لتلك المؤسسات للخطر. ولهذا، نود أن نعرب عن كامل تأييدنا للسفير بيتريتش وأسلوب إدارته الذي يتسم بالحزم والحسم.

ونأمل أن يتمكن الفريق العامل الذي أنشأه مجلس النواب ومجلس الوزراء في البوسنة والهرسك من التغلب على الصعاب المتعلقة باعتماد قانون الانتخابات، حتى يتسنى للجمعية البرلمانية أن تعتمد قانونا انتخابيا محددا في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكون الانتخابات العامة الوشيكة، التي ستجرى بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، هي الأخيرة التي تجري في ظل القواعد المؤقتة التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونأمل، كذلك، أن يستمر الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ خلال الانتخابات البلدية في الثامن من نيسان/أبريل الماضي، حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى أي حال، يجب ألا نتغاضى، أثناء الفترة السابقة للانتخابات، عن أي تحريض على العنف من الأحزاب السياسية أو أي مطالبة بتغييرات في هياكل الدولة لا تتفق مع اتفاقات دايتون. ويجب ألا يكون هناك أي تسامح كذلك إزاء أي اعتداء على حرية الصحافة.

وإذا انتقلنا إلى الاقتصاد، فقد لاحظ تقرير الممثل السامي أنه قد اتخذت تدابير هامة لإنشاء منطقة اقتصادية واحدة بغية تعزيز القطاع الخاص وحفز الاستثمارات. ونعتقد أن هذه التدابير وغيرها التي ترمي إلى تعميق الإصلاح الاقتصادي أمر لا غنى عنه لاقتصاد البوسنة والهرسك لكي يتمتع بالاكتفاء الذاتي، ومن ثم يقل اعتماده على المساعدات الخارجية.

وفيما يتعلق بعودة الأشخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات، فمن الأمور المشجعة، أنه حتى تاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، عاد نحو ٢٩ ٧٠٠ شخص، ولم يعد هناك اليوم سوى مناطق قليلة للغاية في البوسنة والهرسك، تعتبر ممنوعة لأسباب تتعلق بالأمن. وبالنسبة لما ذكره الممثل السامي في الفقرة ٤٦ من تقريره، فإننا نحث حكومة كرواتيا على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة باستعادة الممتلكات في كرواتيا وردها إلى أصحابها.

وأخيرا، نأمل أن تيسر التغييرات الديمقراطية التي شهدتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عودة العلاقات بين ذلك البلد والبوسنة والهرسك، مما يعزز الاستقرار في المنطقة. ونعتقد أن مؤتمر القمة الذي عقد أمس في سكوبي، وحضره رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فويسلاف كستونيتسه، يمثل خطوة في الاتجاه السليم.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في الترحيب بالممثل السامي وولفغانغ بيتريتش في مجلس الأمن مرة أخرى. ونحن أيضا ممتنون له على تقريره الخطي وإحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح، والتي أبرزت التقدم المستمر، وكذلك التحديات والعقبات الباقية، في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد كامل تأييدنا لجهود السفير بيتريتش المستمرة لتعزيز السبيل نحو السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

ونذكر أنه عقب مبادرة السفير بيتريتش، قام مجلس تنفيذ اتفاق السلام، المنعقد في بروكسل في أيار/مايو الماضي، بتحديد ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية لدفع عملية السلام البوسنية إلى الأمام وهي: تعزيز مؤسسات الدولة، والإصلاح الاقتصادي الشامل، والإسراع بعودة اللاجئين والنازحين.

لقد أيدنا ونؤيد هذه الاستراتيجية ذات الشُعب الثلاث، تماما كما أيدنا مفهوم الملكية الذي طرحه الممثل السامي وإعلان نيويورك المعتمد من الرئاسة البوسنية المشتركة قبل قرابة عام. ونحن كغيرنا نرى أن جميع هذه الجهود توفر إطارا واضحا ينبغي للمجتمع الدولي وقيادات جميع الشعوب التي تتألف منها البوسنة أن تعمل معا من خلاله لإحراز التقدم في عملية السلام.

وكما هو واضح في التقرير وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير بيترتيش قبل قليل، فقد أحرز بعض التقدم، وإن كان بالفعل محدودا في حالات كثيرة - بالنسبة لتلك المجالات الرئيسية. وقد أحطنا علما بإعادة تشكيل مجلس الوزراء وتعيين رئيسه، وبالأداء البناء مؤخرا للرئاسة المشتركة. ونسلم في الوقت نفسه بأن الكثير من القرارات الهامة كان يجب أن يفرضه الممثل السامي أو أنه صدر بعد تدخله المباشر، كما يتضح من الحالات الأخيرة التي أنشئت فيها شعبة حدود الدولة، وجواز سفر وطني واحد، والتعديلات على قانون تولي الرئاسة البوسنية. فهذا وضع مؤسف أو على الأقل يدعو إلى الأسف.

ويود المجتمع الدولي - الذي يشمل كما هو واضح الممثل السامي نفسه - أن يرى القادة والسياسيين البوسنيين يضطلعون على نحو متزايد بمسؤوليات أكبر عن العمل معا والاشتراك بصورة بناءة في تعزيز البوسنة والهرسك كدولة، وتعزيز فعالية أداء مؤسساتها المشتركة - وهي المسؤولية الأولى التي تتمشى مع مفهوم الملكية. وواضح أن هذا يقتضي زيادة قوة الالتزام والإرادة السياسية لدى القيادة البوسنية للعمل معا من أجل الصالح العام للبلد.

ويرحب وفدي بحكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، الذي صدر في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والمتعلق بدستورية جميع الأمم الثلاث في الكيانين البوسنيين، وفي الدولة البوسنية عموما. فنحن نعتبر هذا الحكم إسهاما كبيرا في تعزيز دولة البوسنة والهرسك.

ونحن أيضا، يسرنا أن نلاحظ التحسن الكبير في الحالة في مدينة موستار ومقاطعة الهرسك نيرتيغا، الذي أدى فيما أدى إلى توحيد إدارة المدينة، والنظام القضائي الإقليمي، ووزارة الداخلية الإقليمية. ونذكر بأن وجود هياكل متوازية في هذه المقاطعة كان من الشواغل التي أبرزها مجلس الأمن بصورة محددة، في بيان للصحافة في آذار/مارس المنصرم. وفي الوقت نفسه فإن التحسن الأخير الذي طرأ على تنفيذ قرار التحكيم النهائي لناحية برشكو تحسن مشجع بالقدر نفسه.

ومما يشجع وفدي أيضا أن يرى الزيادة الأخيرة فيما يسمى بعودة الأقليات التي هي، حسب التقديرات الأولية، أكثر من ضعف عدد الذين عادوا خلال الفترة نفسها من العام المنصرم. ومع ذلك فعملية العودة كانت بطيئة نسبيا ولذا ينبغي مواصلة الجهود المستميتة من أجل تعزيزها. أما العقبات السياسية والإدارية التي تعترض عملية العودة فيجب التصدي لها بفعالية أثناء بذل الجهود لتعزيز فرص العائدين الاقتصادية والتعليمية والفرص في سوق العمل. كما أننا نرى أن التنفيذ الكامل والجاد لمجموعة تشريعات الملكية سوف يسهم في إحداث زيادة أخرى في معدلات العودة. ونلاحظ مع القلق أن تنفيذ هذه التشريعات في بعض المناطق، وخاصة في شرقي جمهورية سربيسكا وبلديات الهرسك التي يسيطر عليها الكروات يظل رديئا ويعزى هذا بقدر كبير إلى المعوقات السياسية.

وقد أنجز برنامج تقييم النظام القضائي عملا هاما يمكن أن يسهم في الجهود التي تبذل حاليا لإصلاح القضاء البوسني. ووفدي يؤيد بشدة استمرار هذا العمل وضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لمتابعة العمل في هذا المجال. ولذا فنحن نرحب بإنشاء لجنة قضائية مستقلة تتصدر تنفيذ برامج الإصلاح القضائي.

وأخيرا، فبينما يراعي وفدي تماما قرار الرئيس علي عزت بيغوفتش الاستقالة من رئاسة البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نشعر أن تركه لهذا المنصب الهام سيكون خسارة كبيرة لعملية السلام في البوسنة والهرسك. ويغتنم وفدي هذه المناسبة للإشادة بالرئيس علي عزت بيغوفتش الذي هو رجل دولة متميز وقائد محترم في البوسنة والهرسك، والذي عمل بلا كلل من أجل السلام في ذلك البلد وفي المنطقة. ولا شك في أن الرئيس علي عزت بيغوفتش أسهم كثيرا وبذل تضحيات شخصية من أجل الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدولة البوسنة والهرسك ورفاه شعبها. ونرجو أن يواصل الرئيس علي عزت بيغوفتش، بوضعه الجديد، إسهامه في عملية السلام في بلده.

السيد بن مصطفى (تونس) (**تكلم بالفرنسية**): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على عقد هذه الجلسة للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك. وأتقدم بالشكر أيضا إلى السيد وولفغانغ بيترتيش على إحاطته الإعلامية المفصلة والنيِّرة بشأن تطور الحالة في ذلك البلد.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يدل على أن التقدم كان بطيئا ويتطلب عملا متواصلا من المجتمع الدولي ككل. ونحن نرى أن التطورات الأخيرة في المنطقة توصل إلى إعطاء زخم جديد وإيجابي يمكن أن يعجل بتنفيذ اتفاقات السلام. وهي توحي بأمل حقيقي في استقرار المنطقة.

وواضح أن المهمة معقدة وأن الطريق طويل قبل أن نتمكن من الوصول إلى سلام نهائي ودائم. وسيكون من الضروري أن نتغلب على ما يعتبر مقاومة وتصلبا محليين، الأمر الذي لا يعتبر حالة مؤاتية بوجه عام.

ولكي يُبنى السلام على أساس متين يجب أن يقوم على أساس القيم الأخلاقية للتسامح واحترام التنوع. ونظل على اعتقادنا أن إقامة مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك لا بد أن تتيح التعبير عن الهويات المحددة للطوائف الثلاث. ومن المهم في هذا السياق التشديد بوجه خاص على التعليم الذي يمكِّن الشباب من تعلم العيش معا والتعايش مع الاختلافات.

ويثلج صدورنا اتخاذ تدابير ملموسة لترسيخ الوحدة في البوسنة والهرسك، وخصوصا إقرار جواز سفر وطني واحد وصياغة قوانين لبطاقات الهوية وغيرها من الوثائق الوطنية.

إن توطيد المؤسسات في البوسنة والهرسك هدف استراتيجي أيده اجتماع بروكسل لمجلس إقرار السلام. ونحن نؤيد ذلك الهدف ونرى أن تعزيز المؤسسات السياسية ضروري لترسيخ سلطة الدولة. ثم إننا ننتظر باهتمام الانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر، ونرجو أن يتعزز الاتجاه الذي استهل خلال الانتخابات البلدية في نيسان/أبريل وأن تواصل الأحزاب المتعددة الأعراق والمعتدلة إحراز التقدم.

ونحن نشجع الرئاسة على أن تواظب على تطبيق اتفاقات نيويورك ومطالبة الأطراف بالتغلب على خلافاتها واعتماد القوانين الانتخابية في أقرب وقت ممكن حتى تساهم في النهوض بالديمقراطية.

وتمثل عودة اللاجئين والمشردين أهمية كبرى لوفدي وشرطا أساسيا لتنفيذ اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك.

ونحن نرحب بعودة اللاجئين، ولا سيما ممن ينتمون إلى أقليات، في ظروف مرضية، ونقدر جهود ضمان الأمن والحصول على وسائل البقاء لهذه الفئة الحساسة من الناس.

ورغم التقدم الاقتصادي المشجع، لا تزال الحالة هشة. ولا يزال البلد يعتمد بشدة على المعونة الأجنبية، بجميع ما يترتب على هذا من مخاطر إذا انخفض مستوى هذه المعونة. وهذا هو السبب في أننا نعتقد بضرورة زيادة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة ظروف مفضية إلى التنمية الذاتية للبلد، على أساس بناء القدرة المحلية للبلد والنهوض بالاستثمار الخاص. ونحن مقتنعون بأن الاستقرار السياسي واستعادة الأمن، ونجاح الإصلاحات الاقتصادية كلها عوامل يمكن أن تجذب المستثمرين إلى البوسنة والهرسك، ولا سيما نظرا لأن البلد يجب أن يتطور في سياق أوروبي. ويقدم ميثاق الاستقرار إمكانات كثيرة ينبغي استغلالها.

إن وجود سلطة قضائية مستقلة وفعالة ومحايدة أفضل دفاع ضد الحصانة ويمكنه أن ينهض بالمصالحة بين المجتمعات البوسنية. ونشيد بالجهود التي بُذلت في هذا المضمار ولا سيما مبادرة إنشاء لجنة قضائية مستقلة تسعى إلى إصلاح النظام القضائي، وتنسيق المعونة الدولية وتصميم برامج محددة.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بوجود السيد وولفغانغ بتريتش بيننا. لقد استمعنا بأكبر اهتمام إلى عرضه التفصيلي. ويجب أن أؤكد للممثل السامي دعم فرنسا الكامل في إتمام المهمة ذات الشأن التي ينفذها بموهبة وصبر وتصميم.

ومع وجود ما يزيد بقليل عن أسبوعين قبل الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك، ولا يمكننا إلا أن نبتهج لكون أبناء شعب البوسنة والهرسك قد أتيحت لهم فرصة للإعراب عن طريق التصويت عن إخلاصهم لحكم القانون، ورفضهم للتفرقة العرقية وطموحهم المشروع في أن يكونوا بالكامل جزءا من أسرتهم، الأسرة الأوروبية. ويؤكد تقرير الممثل السامي بمنتهى الصراحة أن جروح الماضي ستأخذ وقتا طويلا لكي تلتئم. وسوف يسهم في ذلك القرار الذي اتخذه بالأمس السيد بيتريتش بشأن الدفن الموقر لضحايا مأساة سريبرينتشا، ولكن يجب علينا أيضا أن نأمل في أن تنتج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر مكاسب للأحزاب المعتدلة ودعما أقل للقوميين الجذريين المغامرين. وإذا حدث مثل هذا التطور، فإن مواطني البوسنة والهرسك، بنفس طريقة الشعبين الكرواتي واليوغوسلافي، سيقومون بإعطائنا أسبابا للأمل مع آفاق للسلام والمصالحة والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وسوف تتخذ خطوة جديدة إلى الأمام في فرصة سيطرة البوسنيين على مصيرهم، وهي عملية يسعى المجتمع الدولي إلى تشجيعها.

وفي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو اجتمع مجلس تنفيذ السلام في بروكسل ورسم الطريق. ويجب تدعيم المؤسسات في البوسنة والهرسك، ويجب إصلاح الاقتصاد ويجب أن تظل عودة اللاجئين ذات أولوية. ولقد استمر الممثل السامي يعمل في هذا الاتجاه بمزيج من الحوار والحزم: الحوار لأنه أفضل طريقة لجعل القيادة البوسنية تتحمل مسؤولياتها؛ والحزم، ولا سيما عن طريق فرض القوانين أو القواعد عندما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لوضع حد لصلابة الرأي، والتغلب على مقاومة المسؤولين المنتخبين أو المعينين الذين لا يتصرفون بنية حسنة، وختاما لضمان أن تسود المصلحة العامة. وانطلاقا من هذه الروح، أود أن أذكر أن الرئاسة والممثل السامي قدما بالأمس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، رسميا الجواز الوطني الوحيد للبوسنة والهرسك.

ويجب أن نأمل في أن تخلق التغيرات في المنطقة حالة ذهنية جديدة. ولا بد لنا أن نأمل في أن يكون حُسن النية واسع الانتشار وأن آفاق التطبيع، التي لاحت بالأمس في قمة

سكوبجي، سيكون لها أيضا تأثير مفيد فيما يتعلق بالتجارة، وبصفة أعم، بانفتاح الاقتصاد، وهو مجال هناك حاجة ملحة إلى إصلاحه.

وأود أن أؤكد على التزام الاتحاد الأوروبي بعملية التكامل والإصلاح. والاتحاد هو في نفس الوقت المانح الرئيسي والمساهم الرئيسي بقوات للبوسنة والهرسك. وستكون لديه الفرصة ليؤكد من جديد مشاركته السياسية أثناء قمة زغرب، المقرر عقدها يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمبادرة من فرنسا.

كما أود أن أسترعي الانتباه إلى مبادرة أخيرة للاتحاد الأوروبي في موستار. فتحت رعاية الاتحاد، وبفضل روح التعاون التي أظهرها قائدا تلك المدينة المقسمة، اعتمدت بتاريخ ١٢ تموز/يوليه وثيقة موستار ووقعها رئيسا بلدية المدينة. وتشهد هذه الوثيقة مرحلة هامة في اتجاه تنفيذ لائحة نهائية تنص على الاعتماد الذاتي المنفرد والإدارة المتعددة الأعراق للمدينة.

السيد سامي (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على عرضه الصريح بشأن التطورات في البوسنة والهرسك. ونحن نعتبر أن عرضه جاء في حينه، ولا سيما في الوقت الذي يعرض فيه سيناريو جديد في البلقان بتغير في القيادة السياسية في المنطقة.

لقد كان التقدم في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام بطيئا بصورة مؤلمة حتى الآن. ويرجع هذا بقدر كبير إلى المناخ السياسي السائد في المنطقة. ونعتقد بأنه تلوح في الأفق الآن لحظة تبشر بالخير للتنفيذ الأسرع. وقد أعلن السيد كوستونيكا بنفسه أثناء زيارته لسراييفو أنه سوف يدافع عن دايتون وأبدى رغبته في تطبيع العلاقات مع البوسنة والهرسك. ونحن نشجع الممثل السامي على إقامة حوار مع بلغراد للنهوض بعملية السلام. لقد حان الوقت لإعادة بدء المفاوضات التي توقفت مع الرئيس اليوغوسلافي السابق.

ونعرب عن تقديرنا لمكتب الممثل السامي لمساعيه المتواصلة بصدد استراتيجياته الثلاث ذات الأولوية: الإصلاح الاقتصادي، والتعجيل بعودة اللاجئين والمشردين، وتوطيد المؤسسات، لا سيما على صعيد الدولة.

ومن الأهمية العاجلة بث القوة في اقتصاد البوسنة الهش. ولن يتحقق مستقبل اقتصادي آمن إلا بتقديم ترياق فعال لتخليص البلد من الدمار الذي لحق به في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥. المطلوب الآن هو تهيئة مناخ ملائم للاستثمارات، المحلية والدولية، على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يتطلب إجراء إصلاحات كبيرة في الهيكل الإداري. ويُعتقد بصورة عامة أن قوة العمل البوسنية ملائمة تماما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتعين الاهتمام بقدرة البوسنيين على الاضطلاع بالمشاريع. وهناك كثير من الاختناقات التي خلفها الماضي والتي لا تزال تعوق المشاريع الحرة. ولا بد من التخلص منها.

لقد ظل وضع اللاجئين والمشردين داخليا يشكل قلقا كبيرا. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بأدوار جديرة بالثناء للتعجيل بعملية عودة اللاجئين. وبعد انقضاء خمس سنوات على نهاية الحرب لا يزال يوجد ربع مليون نسمة خارج الحدود، وثلاثة أرباع المليون نسمة مشردين داخليا. ونعتقد بأن عملية تسهيل عودتهم تتسم بالأولوية. بيد أننا نرحب بالاتجاه الحالي وهو تزايد عدد اللاجئين العائدين إلى الديار التي كانوا يعيشون فيها قبل الحرب.

ونعرب عن التقدير للخطوات التي اتخذها الممثل السامي لإصلاح التشريع المتعلق بإعادة الممتلكات وباتخاذ إجراء صارم ضد الموظفين الحكوميين الذين ينم سجلهم عن

تصرفات تعويقية. ويهمنا أن نعرف نتائج الخطوات التي اتخذها الممثل السامي في وقت مبكر من هذا العام.

وينظر مكتب الممثل السامي أيضا في الوظيفة الهائلة المتمثلة في المساعدة في بناء الدولة. وتبدأ عملية توطيد هيكل الدولة بوجود هيئة قضائية مستقلة تزاول أعمالها بصورة تامة لإرساء حكم القانون، وقوة شرطة مستجيبة ذات روح مهنية عالية. وغالبا ما عوقت القوى القومية المتطرفة التعاون بين الطوائف. ونحث الرئاسة المشتركة بقوة على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب إعلان نيويورك والعمل في انسجام وثيق لتعزيز التعاون بين الطوائف.

في الختام، نعرب عن تفاؤلنا من أن تغيير القيادة في البلقان، يعني أن جهود الممثل السامي ستتوج بنتائج أسرع. وينبغي أن يتم تنفيذ اتفاق دايتون بخطى أسرع. ونعرب عن استعدادنا هنا في المجلس على زيادة دعمنا المتواصل لأهداف الممثل السامي.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أعرب عن الشكر للممثل السامي السيد بيتريتش على إحاطته الإعلامية.

ويثني بلدي على الممثل السامي ومكتبه على حسن أدائهم خلال الفترة قيد الاستعراض. لقد لاحظنا أنه تحقق عدد كبير من الانجازات المشجعة في الستة أشهر الأخيرة في جميع مجالات تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاقات دايتون/باريس للسلام، وتم ذلك بمساعدة من مكتب الممثل السامي وبمشاركته.

ونرحب، أولا وقبل كل شيء، بالتقدم المحرز في بناء المؤسسات المشتركة، لا سيما القيام في حزيران/يونيه بإعادة تشكيل مجلس الوزراء وما تلاه من إنشاء ثلاث وزارات جديدة، فضلا عن اعتماد رئاسة البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية والمحكمة الدستورية لعدد من القرارات والقوانين الهامة.

وفي الوقت نفسه، وعلى غرار ما ذكره الآخرون، لا نزال نشعر بالقلق إزاء ملاحظات الممثل السامي التي تفيد بأن قرارات هامة كثيرة ذات صلة بالمؤسسات المشتركة لا تزال بحاجة إلى مواصلة الضغط من قبل المجتمع الدولي. ومما يؤسف له إلى حد كبير الافتقار إلى الالتزام بين السياسيين لا سيما الافتقار إلى الحوار المناسب بين الأعضاء الثلاثة في الرئاسة - ولا يزال ذلك الافتقار إلى الالتزام يعوق صنع القرار على نحو فعال.

وفي هذا الصدد، يشجع وفدي الممثل السامي على المضي قدما في موقفه الحاسم بشأن هذا الموضوع. ونرحب بالقرار الذي اتخذه في ٢٩ أيلول/سبتمبر لفرض جواز سفر وطني واحد في البوسنة والهرسك، بعد إخفاق البرلمان في اعتماد التشريع الضروري. ونتمنى كل النجاح أيضا لمكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصدد مساعيهما المشتركة للمساعدة في إجراء الانتخابات البرلمانية العامة في البوسنة والهرسك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومما يدعو إلى الأسف أن الأشهر الأخيرة شهدت فترة من التدهور في الحالة السياسية في جمهورية صربسكا. واقتضت هذه الحالة تدخل مكتب الممثل السامي في مناسبات متكررة لضمان تشغيل برلمان وحكومة هذا الكيان. ويحدونا الأمل أن تفضي البيئة السياسية التي أوجدها الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية في جمهورية صربسكا وأن تسفر عن حلول أيسر لمشاكل أخرى كثيرة تتعلق بالعلاقات بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأحاط وفدي علما مع الارتياح بالمعلومات المتضمنة في التقرير التي تفيد بأن الحالة في مدينة موستار قد تحسنت إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة وأن تنفيذ منطقة برجكو يمضي قدما بطريقة جيدة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالحالة الاقتصادية، نوافق على الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع مجلس تنفيذ السلام في بروكسل بشأن الدور الأساسي الذي يؤديه الإصلاح الاقتصادي في استراتيجية المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك. لذلك نؤيد تأييدا تاما الجهود المبذولة حاليا لمتابعة هذه الاستراتيجية بإنشاء حيز اقتصادي وحيد، يُمكّن القطاع العام من النمو ويتبنى الخصخصة.

ولقد شعرنا بالتشجيع من التقارير التي توضح زيادة عدد أعضاء الأقليات العائدين المسجلين حتى آب/أغسطس الماضي إلى ما يزيد على ضعف العائدين في الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويدل هذا الدليل الإيجابي على التقدم السريع الذي أحرزه المجتمع الدولي في تطبيع الحياة في البوسنة بحث الأقليات على العودة. ونظرا لهذه الأرقام المشجعة، ينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لضمان الأمن للعائدين وكفالة مساواتهم في الحقوق كمواطنين في بلدهم.

ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد تطبيق قوانين الملكية وتشجيع إجراء إصلاحات شاملة في السلطة القضائية وإنشاء مؤسسات حقوق الإنسان. ويثني وفدي على كل الخطوات التي يتخذها الممثل السامي حاليا لبلوغ تلك الغايات.

أخيرا، ترى أوكرانيا أن الدور الذي يقوم به الممثل السامي ومكتبه في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في البوسنة وفي سائر منطقة البلقان يتسم بالحيوية. ولذلك، يؤكد وفدي من جديد دعمه لأنشطة الممثل السامي. ونتمنى له ولجميع موظفيه كل نجاح.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل السامي السيد بيتريتش على تقريره وإحاطته الإعلامية وأرحب بوجوده بين ظهرانينا.

لقد تحقق الكثير في البوسنة والهرسك خلال السنوات الخمس الماضية منذ اتفاقات دايتون/باريس للسلام. ومع ذلك، وحسبما أوضح الممثل السامي، لا يزال يتعين عمل الكثير. وثمة علامة كبرى على التقدم تتمثل في إجراء الانتخابات العامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشترك وفدي في الإعراب عن الأمل الذي عبر عنه الممثل السامي، وفي الحقيقة المجتمع الدولي بأسره، في استمرار نجاح الأحزاب السياسية المتعددة الأعراق أو المعتدلة، الذي تحقق في الانتخابات البلدية في نيسان/أبريل الماضي، في هذه الانتخابات العامة.

ولكن هناك أيضا علامات غير مشجعة. ولا تزال توجد على عدة مستويات معوقات كثيرة وافتقار إلى الحوار وإلى المشاركة البناءة. وتنشأ تلك المشاكل عادة، إن لم يكن دائما، من الرغبة في حماية المصالح الأنانية الضيقة. ونؤيد الممثل السامي إذا اضطر إلى التدخل وفرض القواعد - التي من شأنها أن تخدم الجميع في البوسنة والهرسك، وليس فقط أصحاب المصالح الخاصة. ونطالب الجميع أيضا بالاشتراك بالكامل في تبني المؤسسات المشتركة بتشغيلها وإخضاعها للمحاسبة بطريقة ديمقراطية.

وما زال اقتصاد البوسنة والهرسك يثير القلق. فهناك من جهة تقدم ملحوظ - في الواقع أن معدلات النمو رائعة؛ ومن جهة أخرى، فإن الإصلاحات الاقتصادية بطيئة والبلاد، كما لاحظ السيد بيتريتش، قد تخلفت ١٠ سنوات من حيث التنمية. وهولندا ترحب بالاستراتيجية الاقتصادية التي اعتمدت في اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في بروكسل في أيار/مايو الماضي، ونأمل أن تسهل هذه الاستراتيجية

الانتقال من اقتصاد يعتمد على الدول المانحة إلى اقتصاد سوقي يعتمد على الذات.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد الأهمية التي نعلقها على الخصخصة. وهنا أيضا، لا يخدم الحفاظ على الوضع الاقتصادي القائم إلا المصالح الاقتصادية والسياسية المكتسبة. وستساعد عملية خصخصة سريعة ومنصفة وشفافة ذلك البلد على أن يلحق بغيره من البلدان.

لدي سؤال واحد للسيد بيتريتش بشأن الاقتصاد. فقد لاحظ الخبراء الاقتصاديون وجود اختلاف واضح من حيث التنمية الاقتصادية والرخاء بين الاتحاد وجمهورية صربسكا. وسأكون شاكرا إذا ما أمكن للممثل السامي أن يتشاطر معنا آراءه في هذا الشأن، ولو أمكن أن يتناول باستفاضة آثار هذا التقسيم على احتمالات التعاون.

وختاما، فإن الممثل السامي ومعظم المتكلمين لاحظوا التقدم الملحوظ الذي أحرز على مر العام الماضي في مجال عودة اللاجئين. وما من مقياس للنجاح في تنفيذ السلام أفضل من القرار الذي اتخذه الأفراد بأن من الممكن العودة بسلام. وإذا ما حكمنا على الوضع وفقا لهذا المقياس وحده، فإن البوسنة والهرسك تسير على الطريق السليم. وذلك جاء نتيجة لعمل شاق اضطلع به في ظروف صعبة كل من يعنيهم الأمر - مواطنو البوسنة والهرسك وكذلك الموظفون الدوليون. وأود أن أشيد بهم وبالممثل السامي على الانجازات التي حققوها.

السيد شين غوافنغ (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكركم سيدي على عقد هذه الإحاطة المفتوحة عن البوسنة والهرسك.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل السامي بيتريتش على تقريره وعلى إبلاغنا بآخر التطورات. وفي رأينا أن التقرير مفيد وشامل. والوفد الصيني يؤيد العمل الذي يضطلع به الممثل السامي ويقدر الجهود التي تبذلها سائر الأطراف في البوسنة والهرسك لتنفيذ اتفاق السلام.

وقد تابعت الصين عن كثب التطورات في البوسنة والهرسك. وبصفة عامة، ظلت الحالة هادئة ومستقرة ويستمر تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما نرى أنه أمر مشجع. ومن الممكن أن نعزو ذلك إلى الإرادة السياسية للأطراف في البوسنة والهرسك وتعاونهم، وإلى المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في مجالات مختلفة، ولا سيما في مجال عودة اللاجئين من الأقليات بأعداد متزايدة. وتضطلع الشرطة المحلية بدور بالغ الأهمية في كفالة سلامة وأمن العائدين، ولم يتبق إلا أماكن قليلة جدا في البوسنة والهرسك يصعب الوصول إليها لأسباب أمنية.

ومع ذلك، نلاحظ مما جاء في التقرير أن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام بالغ البطء. ويبدو أنه متوقف في بعض المجالات. وليس هناك على وجه الخصوص حوار وارتباط بنّاء في مجال صنع القرار فيما بين الأعضاء الثلاثة لهيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك، الذين يواصلون الاهتداء بالمصالح الإثنية بدلا من المصالح العامة للبلاد. وهكذا، فبعد خمس سنوات من التوصل إلى السلم في البوسنة والهرسك، ما زالوا يواجهون مهام مثيرة لم ينجزوها بأي حال من الأحوال، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم نفوذه في هذا الشأن.

ونرى بثبات أن التوصل إلى تسوية شاملة وكاملة لمسألة البوسنة والهرسك تعتمد في نهاية الأمر على شعب هذا البلد ذاته. وينبغي أن تستند مشاركة المجتمع الدولي في أعمال التعمير على مبدأ التخلي عن الدور الأول لشعب البوسنة والهرسك. فيجب أن تحترم إرادته وخياراته. وعلى المجتمع الدولي أن يركز فيما يضطلع به من جهود على مساعدته على التوصل إلى الحكم الذاتي والاستقلال، وفي

مجال إعادة البناء الاقتصادي والإصلاح على وجه الخصوص، ينبغي بذل الجهود للحد من الاعتماد على المساعدة الخارجية. ويجب أن نساعده على إقامة اقتصاد سوقي يعتمد على الذات. وإذا لم يفعل ذلك، قد تطفو على السطح من جديد في البوسنة والهرسك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بشتى أشكالها خلال الفترة الانتقالية للاقتصاد.

السير جريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا أن نرى الممثل السامي بيننا من جديد اليوم. ونحن نقدر بشدة وندعم بالكامل ما اضطلع به هو وفريقه طيلة الستة أشهر الماضية، ولا سيما ما تعلق منه بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماعات بروكسل التي عقدها مجلس تنفيذ السلام. وقد بدأ التركيز الدقيق لمكتبه على عودة اللاجئين والإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات على مستوى الدولة يأتي بثمار بشكل نرحب به أيما ترحيب. وما يحدث في موستار بدعم قوي من الاتحاد الأوروبي، هو مؤشر مشجع آخر على التغيير الجاري تنفيذه.

وقد تكون الخسارة الأساسية أن الجزء الأكبر من التقدم المحرز على مر العام الماضي قد تم من خلال جهود المجتمع الدولي بدلا من البوسنيين أنفسهم. ويشكل ما قاله الممثل السامي عن معدلات النمو في الفترة الأخيرة مؤشرا آخر على ذلك. ونشيد بقوة بما يفعله السفير بيتريتش من حيث استهداف استخدامه للسلطات المناطة به وفقا لاتفاق بون وإصراره على أن يرقى بنفسه فوق المعارك عندما يكون من الممكن التوصل إلى حل محلي. وقد شاهدنا أمثلة على ذلك في مجلس الوزراء وخلال المناقشة الجارية لقانون المعاشات.

ونحن نشاطره أمله في أن تشهد الانتخابات العامة التي ستجرى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مجموعة من السياسيين على قدر أكبر من الحس بالمسؤولية. وذلك سيتيح فرصة لتطوير نظرية الممثل السامي عن الملكية المحلية لعملية تنفيذ السلام. ونحن نرى أن التنفيذ الكامل للقرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن الشعوب التأسيسية، بما في ذلك كل التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، يشكل جزءا أساسيا من تنفيذ اتفاق دايتون وتحديا أساسيا آخر للحكومات على مستوى الكيان والدولة القادمة، وإننا لنشاركه الرأي القائل بأن هذه القرارات لا تخضع للتفاوض ونحث مكتبه على أن يفعل كل ما يمكنه لمساعدة الحكومات الجديدة حالما يتم تشكيلها.

ونحن نشارك الممثل السامي قلقه إزاء التدهور الذي شهدته جمهورية صربسكا في الفترة التي سبقت الانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وما من شك أن انهيار نظام ميلوسيفيتش خبر سار بالنسبة إلى البوسنة، ولكن على الرئيس كوستنشيكا أن يعرف شيئا عن تنفيذ اتفاق دايتون. وإننا نرحب باتصال الممثل السامي في وقت مبكر بالسيد كوستنشيكا وبالجهود التي بذلها لتنفيذ زيارته إلى ترينج في نهاية الأسبوع الماضي. ومما له أهمية أساسية أن يواصل مكتب الممثل السامي الاتصال بالرئيس كوستنشيكا بوصفه شريكا في تنفيذ اتفاق دايتون وللتأكيد على العلاقة بين تنمية المؤسسات على مستوى الدولة وبين دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة.

ومما يسترعي الانتباه حقا أن نتذكر أن خمس سنوات قد مرت الآن على اتفاق دايتون. ونرى أن مصالح المجتمع الدولي أصبحت الآن في أيدي أمينة في سراييفو، ونتمنى للممثل السامي وفريقه كل النجاح في الشهور القادمة التي ستشهد تغييرات هامة أخرى.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك الوفود التي سبقتني، في شكر السيد بيتريتش، الممثل

السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة عن تطورات الحالة في البوسنة والهرسك منذ منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

ويرى وفد بلادي أنه رغم الصعوبات التي وُوجهت كان هناك تقدم حقيقي، وإن كان بطيئا، في تنفيذ اتفاق دايتون. ويود وفد بلادي أن يرحب بالجهود المشكورة التي اضطلع بها السفير بيتريتش وفريقه، وأن يؤيد هذه الجهود.

ويرحب وفد بلادي بالقرارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الهامة التي اتخذها مجلس تنفيذ اتفاق السلام في اجتماعه في بروكسل في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويرحب وفد بلادي بهذه الخطوات الإيجابية ويشجعها، مثل تشكيل مجلس وزراء جديد والموافقة على رئاسته، وإصدار قانون انتخابي، وإجراء انتخابات بلدية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والتحضير للانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، وجواز السفر الوحيد، لأنها تتماشى مع فكرة توطيد أسس الديمقراطية والطبيعة المتعددة الأعراق للدولة.

ويشجع وفد بلادي بشدة جهود إصلاح السلطة القضائية، مما يعزز مؤسسات الدولة. ويرى وفد بلادي أنه لا بد أن يواكب الإصلاحات المؤسسية إصلاحات اقتصادية، وأن التنمية الاقتصادية أفضل ضمان للسلام. وفي هذا الصدد، ندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى مواصلة إصلاحات الاقتصاد الكلي، والتعاون على نحو كامل مع المنظمات المالية الدولية.

ويسعد وفد بلادي جدا أن ينوه بالعودة الضخمة للاجئين. ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يشجع هذا الاتجاه تشجيعا حارا، وأنه يجب اتخاذ خطوات تالية تحقيقا لهذا الهدف.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي ويشجع بشدة جهود المجتمع الدولي، الذي يجب عليه أن يبذل قصارى جهده لضمان عدم الرجوع عن عملية دايتون للسلام، ولكفالة تدعيمها الطبيعة الإثنية لدولة البوسنة والهرسك.

السيد فاموس ـ غولدمان (كندا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العميق للممثل السامي بيتريتش على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم، فضلا عن العمل الممتاز الذي لا يزال يضطلع به في البوسنة والهرسك. ونود أن نغتنم هذه الفرصة كذلك لكي نشكر الممثل السامي على رسالته المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى بلدان المجلس التوجيهي بشأن التطورات السياسية في بلغراد والفرصة التي تتيحها من أجل إحراز التقدم في قضايا الخلافة.

وترى كندا أنه يجب حسم هذه القضايا، ونتطلع إلى رؤية نتائج جهود مكتب الممثل السامي. وترحب كندا بالبدء في عملية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عقب الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى سراييفو الرئيس كستونيتسه. وننوه في هذا السياق بالجهود الخاصة التي بذلها الممثل السامي لضمان نجاح تلك الزيارة.

(تكلم بالانكليزية)

تشعر كندا بالقلق إزاء البيانات التي أصدرها مؤخرا مسؤولون في الحكومة الكرواتية، معلنين عزمهم على الاحتجاج رسميا على التغييرات التي أدخلت على النظم الانتخابية في البوسنة والهرسك. وكما أشارت بوضوح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن هذه التغييرات تتفق ودستور البوسنة والهرسك واتفاقات دايتون للسلام. وتمثل النظم الانتخابية في البوسنة والهرسك قضية داخلية. ونحن

نحث الحكومة الكرواتية على التقيد بالتزامها باحترام وحدة البوسنة والهرسك.

وتعتقد كندا بقوة أن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم فيما قبل الحرب مسألة لا تزال تحظى بالأولوية القصوى. ومن المهم جدا أن تنفذ السلطات البوسنية تنفيذا كاملا التدابير التي يرجح أن تعزز عمليات العودة، مثل قانون الممتلكات، ووقف إعاقة حالات الطرد القانونية. وإحراز تقدم على هذه الجبهة أمر أساسي بالنسبة لقياس التزام السلطات البوسنية بالسلم الدائم في إطار اتفاق دايتون.

وعلينا أيضا ممارسة الضغط على كرواتيا وجمهورية صربسكا بحيث نكفل أن يتخذا الإجراءات الواجبة للتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بعودة اللاجئين من الطرفين، وهو اتفاق وقّعتا عليه في آذار/مارس الماضي.

(تكلم بالفرنسية)

وفي تاريخ مبكر من هذا الشهر، اضطلعت كندا بقيادة الشعبة المتعددة الجنسيات في جنوب غربي البوسنة والهرسك، على أساس التناوب مع المملكة المتحدة وهولندا. ونحن مصممون على الاضطلاع بدور نشط في قطاع قيادتنا، وبخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين وأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف المتعلقة بقيادتنا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك في الترحيب بالسيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي، وأشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا. وعندما أحاط الممثل السامي المجلس إعلاميا في أيار/مايو، ركز على ثلاث مجالات، وهي الإصلاح الاقتصادي، والتعجيل بعودة اللاجئين، وتوحيد المؤسسات. والإحاطة الإعلامية اليوم تبنى على هذه التطورات وترسم صورة شاملة للحالة في البوسنة والهرسك في ظل خلفية من التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا في المنطقة. وبينما كان التقدم بطيئا، كانت هناك بعض التطورات المشجعة أعرب عنها السيد بيتريتش، وبخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المشتركة، وعودة اللاجئين، والإصلاح القضائي، ومؤسسات حقوق الإنسان.

والتنفيذ الكامل لإعلان نيويورك، الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لا يزال جوهريا بالنسبة للعملية الجارية في البوسنة والهرسك. ويجب أن تظل الأولوية لتدعيم مؤسسات الدولة وفقا لتعدد الأعراق. ومجلس تنفيذ اتفاق السلام، الذي اجتمع في بروكسل في شهر أيار/مايو، حدد واحدا من أهدافه الأساسية على النحو التالي:

”تعزيز المؤسسات المشتركة العاملة، والخاضعة للمساءلة الديمقراطية، التي تدعمها خدمة مدنية تقوم على الأهلية، وأساس مالي سليم يرتكز على سيادة القانون.“

وقد نوهنا بعقد ثلاثة اجتماعات اعتيادية لمجلس الوزراء، وإنشاء ثلاث وزارات جديدة، للخزانة، والتكامل الأوروبي، وحقوق الإنسان واللاجئين. وهذه تطورات مشجعة، ونود أن نسمع في حينه عن مزيد من التقدم بشأن قانون الخدمة المدنية على صعيد الدولة، والانتهاء من التشريعات المتراكمة التي يجب اعتمادها بما يتفق وبرنامج عمل مجلس تنفيذ اتفاق السلام.

ونرحب كذلك بالاتفاقات التي توصلت إليها الرئاسة المشتركة بشأن عدد من القضايا. ومع ذلك، يساورنا القلق حيث أن أمانة الرئاسة، التي جرت الدعوة إلى إنشائها في إعلان نيويورك، لم تنشأ بالكامل بعد. ونلاحظ الحاجة إلى إجراء المزيد من الحوار والمشاركة البنّاءة في صنع

القرار بين أعضاء الرئاسة الثلاثة. ومن الواضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد بيتريتش أنه لا يمكن التعجيل بالعملية إلا بتقديم التزام قاطع من جانب السياسيين بالتعاون المتعدد الأعراق.

إننا نرحب بكون الانتخابات العامة ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ونعتبر قانون الانتخابات بعدا لا غنى عنه لبوسنة وهرسك ديمقراطية. وبينما من المخيب للآمال أن القانون لم يوافق عليه بسبب خلافات تتعلق بإقراره، نثني على جهود مجلس النواب ومجلس الوزراء لإنشاء فريق عامل للتغلب على الخلافات في هذا المجال. ووفدي يتفق تماما مع السيد بيتريتش في أن أي قانون انتخاب يجب أن يرسي المبادئ على جميع المستويات في البوسنة والهرسك.

بعد نحو خمس سنوات من اتفاقات دايتون لا يزال ما يقرب من مليون لاجئ ومشرد ينتظرون العودة إلى ديارهم أثناء فترة ما قبل الحرب. ومعدلات عودة الأقليات المبلغ عنها تعد مشجعة حيث كانت الأعداد حتى ٣١ آب/أغسطس أكثر من ضعف ما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٩، وكما أشار السيد بيتريتش، فإن معدل العودة أكبر حتى مما تشير إليه الأرقام المسجلة. وكون أبناء الأقليات يشعرون بالارتياح والسلامة بقدر يكفي لعودتهم إلى ديارهم لهو مؤشر إيجابي على أن الحالة هناك تخضع للسيطرة وآخذة في التحسن. والأنباء القائلة بأن مناطق قليلة فقط أو ما من مناطق يمكن أن تعتبر الآن غير ممكن الوصول إليها لاعتبارات أمنية بسبب دور الشرطة المحلية أنباء نرحب بها.

وبالرغم من هذا ندرك ضرورة العمل بشأن الأمور المتعلقة باللاجئين مثل الوثائق، والعمالة، والتعليم، والمعاشات التقاعدية والحصول على الماء والكهرباء وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات ينبغي النظر في حلول دائمة أخرى مثل التكامل المحلي والاستيطان بالنسبة لغير القادرين على العودة أو غير الراغبين فيها.

إن تنفيذ خطة تطبيق قانون الملكية يرتبط ارتباطا وثيقا بعودة اللاجئين. وإن العائدين والمشردين يجب أن يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم. وبينما بدأ تشريع الملكية يحرز تقدما ثابتا، يبقى الكثير الذي يجب القيام به، ونحن نعترف في هذا الشأن بعمل مكتب الممثل السامي، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ونود أن نستمع إلى معلومات أكثر عن المعوقات الباقية أمام التقدم في هذا المجال.

يعتبر وفدي الإصلاح القضائي حجر الزاوية لإقامة مجتمع ديمقراطي وتعزيز دور القانون. وكان اعتماد قانون المحاكم وإدارة المحاكم مؤخرا في جمهورية صربسكا محل ترحيب. وإنشاء مجلس التنسيق لتعليم القضاة والمدعين العامين إضافة هامة أخرى حيث أن هذا سيوفر تعليما إضافيا للقضاة في جمهورية صربسكا وفي الاتحاد.

ووفدي يرحب أيضا بالعمل الذي يجري القيام به حاليا لإقامة لجنة قضائية مستقلة لأن هذا يمكن أن يوفر، في رأينا، نقطة مركزية لتنسيق المساعدة الدولية لمبادرات الإصلاح القضائي ولتحديد وتصميم برامج محددة للمساعدة القضائية.

في مجال حقوق الإنسان، نرحب بتعيين ثلاثة موظفين لتلقي المظالم وتدقيقها في جمهورية صربسكا إلا أننا نشعر بخيبة أمل لأن قرار غرفة حقوق الإنسان المتعلق بتعمير المساجد في بنيا لوقا لم ينفذ.

وسيكون وفدي مقصرا لو اختتم ملاحظاتنا دون الإعراب عن التأييد لشعب البوسنة والهرسك. إننا نعترف بصعوبة تحدي إقامة مجتمع متعدد الأعراق ذي مؤسسات

متعددة الأعراق ونؤمن بأن النجاح يتوقف على تعاون شعب البوسنة والهرسك وزعمائه.

يود وفدي أن يؤكد ضرورة مشاركة شعب البوسنة والهرسك الكاملة في رسم طريقه. ويجب أن يوجه الالتزام الدولي إلى مساعدة شعب البوسنة والهرسك لبناء قدرة محلية لأنه لا يمكن إلا بمشاركته إقامة بوسنة وهرسك مستدامة.

ويعترف وفدي بأن الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البوسنة والهرسك يمكن التصدي لها على أحسن وجه من منظور إقليمي، ولهذا السبب، نعلق أهمية على وضع برنامج لتعمير وتجديد أوروبا الجنوبية الشرقية في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار. ونشعر بالاطمئنان إزاء احتمالات تعاون أفضل بين زعماء كل البلدان في المنطقة.

ختاما، أود أن أشكر الممثل السامي والعاملين معه لالتزامهم الثابت بإقامة سلام عادل دائم مستدام في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لناميبيا.

يشعر وفدي بالامتنان للممثل السامي لتقريره الشامل الحافل بالمعلومات عن تنفيذ عملية السلام في البوسنة والهرسك.

إن تقرير الممثل السامي يبين أن الحالة في البوسنة والهرسك كانت هادئة ومستقرة بشكل عام وقد تحقق تقدم ثابت، وإن كان بطيئا، في مجالات بناء المؤسسات، وهذا الإنجاز يعطينا الأمل في أن البوسنة والهرسك ستطارد قريبا شبح التطهير العرقي وتلقي به في سلة مهملات التاريخ. والتقرير يشجعنا أيضا على مواصلة دعم الجهود والمساهمات التي يقدمها المجتمع الدولي لشعب البوسنة والهرسك.

وتلاحظ ناميبيا مع التقدير تقييم عملية السلام الذي قام به مجلس تنفيذ السلام الذي اجتمع في بروكسل في أيار/مايو. والأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي حددت فيما يخص تعزيز مؤسسات الدولة يحظى باهتمام بلدي.

ويسرنا أن نعلم أن معدل عودة اللاجئين والمشردين قد ارتفع هذا العام. إلا أن الأداء الاقتصادي على مستوى الدولة لا يزال مختلطا. ومما يشجع وفدي في هذا الشأن، المناخ السياسي الجديد في المنطقة، وبخاصة الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي كرواتيا أيضا.

أخيرا، نعترف بعمل مكتب الممثل السامي، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وسائر المؤسسات الدولية أيضا التي كرست مواردها المالية والبشرية لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية في ذلك البلد.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرنا غاية السرور أن نراكم تترأسون المجلس خلال هذه الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية. وأود أن أشكر الممثل السامي والعاملين معه على عملهم والتزامهم وجهودهم التي لا تكل وأيضا لآخر التقارير، الذي أنا واثق بأننا جميعا نقدره. وأود أن أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، وسائر المسؤولين على فرصة التكلم بالنيابة عن البوسنة والهرسك أمام المجلس. هذه الفرصة ليست منصفة فحسب، وإنما حاسمة أيضا لتطورنا نحو الاستدامة الذاتية.

للأسف إن هذا يضعني أيضا في موقف صعب، بصفتي ممثلا لبلدي ولكل أفراد حكومتي، فأنا مضطر إما إلى الرد أحيانا على ملاحظات السفير بيتريتش الناقدة أو القبول بها كحقائق من باب السكوت من الرضا. مع ذلك أؤمن

بأنه لن يكون تصرفا بناء أن أتناول تلك المسائل المحددة بهذا الأسلوب، عدا بالإعراب عن موافقتي على منظور السفير بيتريتش - وهو النظرة المتفائلة بحذر إلى الوضع الإقليمي في مجموعه. وبدلا من ذلك، نفضل أن نشير إلى النقاط التالية.

أولا، من المناسب أن يتعرض ممثلو المجتمع الدولي للمساءلة أمام شعب البوسنة والهرسك، وأمام هذا المجلس والمحافل الأخرى المماثلة، من خلال وجودي هنا والفرصة التي أتيحت لي للكلام. فهذا جزء من وضع مستقبلنا في أيدينا.

ثانيا، تعطي تعليقات السفير بيتريتش انطباعا زائفا على نحو ضار بأن كل خطأ يجري في البوسنة هو من صنع أهل البوسنة، وكل صواب يجري فيها يعزى إلى وجود ممثلي المجتمع الدولي. غير أن من واجبي الدبلوماسي كممثل للحكومة الحالية في البوسنة والهرسك أن أقول إن ذلك ليس صحيحا. غير أن من واجبي الشخصي أن أقول إن هذا لا يزيد عن كونه نصف الحقيقة. فإن كثيرا من الصعوبات التي نواجهها في البوسنة والهرسك هي من صنعنا، أي من صنع قيادة البوسنة والهرسك. وبعضها ازداد تعقيدا بفعل الكثير من الأخطاء وحالات إساءة الفهم التي ارتكبها المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ويمثل إصدار وثيقة سفر واحدة للمواطنين البوسنيين نموذجا لمحاولة لتصحيح أحد الآثام التي قام المجتمع الدولي فيها بدور حاسم، أي ارتكب خطأ، في البداية. وأرى أننا نحتاج جميعا في بعض الأحيان إلى أن نتثبت من واقع الأمور. ولا بد لي أيضا من الإشارة إلى أن المستويات الإثنية في مؤسساتنا السياسية ليست من اختيار معظم أهل البوسنة، ولكنها نتجت عما حدث في أثناء التفاوض بشأن اتفاقات دايتون للسلام. وهذا شيء أُخبرنا بأننا يجب أن نقبله في ذلك الوقت.

ثالثا، رغم أنني أفضل شخصيا أن تؤدي الانتخابات المقرر إجراؤها إلى كثير من التغييرات التي يفضلها السفير بيتريتش، وآخرون غيره بالتأكيد، يجب أن أحذر من أنه لا يمكن الحكم على نجاح الانتخابات من الوجهة الديمقراطية استنادا إلى النتائج، بل استنادا إلى عملية الانتخابات ذاتها. وقد لا تكون النتائج مرضية تماما، ولكن يتعين الحكم على الانتخابات في حقيقة الأمر بالظروف التي تعقد في ظلها. وينبغي أن أشير إلى أننا قد أجرينا ما لا يقل عن ستة انتخابات في البوسنة والهرسك، شهدت بعدالتها ونزاهتها وديمقراطيتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبغض النظر عن النتائج، علي أنا أو من يخلفني أن نحترم هذه النتائج احتراما كاملا وأن نتبع توجيهات هذه القيادة الجديدة أو القديمة، وهذه الحكومة الجديدة أو القديمة. فتلك هي الديمقراطية.

رابعا، إن البوسنة والهرسك مازالت على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دون شروط. كما تتطلع إلى تعاون الحكومة في بلغراد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإلى أن تنهي مع المحكمة المناقشة المتعلقة بالدولة الخلف، وإلى أن تصبح تلك الحكومة عضوا في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ذات الصلة.

خامسا، اسمحوا لي أن أرحب بقرار السفير بيتريتش بشأن ضحايا سريبرينيتسا. أهنئه وأشكره شخصيا. فهذا القرار يعزز الخيارات التي تتمشى مع الآراء التي يعرب عنها تقرير سريبرينيتسا وتتمشى في رأيي مع مسؤولية هذا المجلس الأخلاقية.

وأخيرا، لا أود أن أخلق الانطباع بأن تعليقاتي يقصد من ورائها الإيحاء بوجود أي خلاف ملموس مع التفاصيل الواردة في تقرير السفير بيتريتش. فعلى العكس من

ذلك، يؤسفني أنه لا بد لي من أن أتفق مع الكثير جدا من التقييمات السلبية، فضلا عن الإيجابية. فهذه في الواقع ظلال نوعية، وإن لم أغتنم هذه الفرصة لأكرر ولأؤكد من جديد قابلية الممثل السامي والآخرين للمساءلة عن النهوض بتنفيذ اتفاق السلام وبالتطبيع في بلدي، فلا أدري أي مهمة أخرى يمكن أن تقوم بها بعثتي الدبلوماسية وأنا شخصيا وجميع الدبلوماسيين القادمين من البوسنة والهرسك.

فلأذكر الجميع بأن هناك الكثيرين منا ممن يواصلون الكفاح من أجل تمتع البوسنة والهرسك بمكانتها كدولة عادية، وكعضو في أسرة أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي، خالية من التحيزات والانقسامات العرقية. لقد جربناها في دايتون وقبلها، ومازال الكثيرون يعانون منها. ونشعر أحيانا بأننا نتوه في التعميمات. وفي دايتون لم نرغب في أن تكون لنا حكومة ذات مستويات عرقية تروج للاستقطاب العرقي. لم نرغب في أن يكون لنا أربع وثائق للسفر. ولم نرد كثيرا من الأشياء السيئة التي يجري انتقادها اليوم. ولكننا أخبرنا بأنه ينبغي علينا أن نقبل أهون الشرين وهو سلام سيئ بدلا من حرب عادلة. ولكوني أحد الذين وقعوا على هذا السلام السيئ بوصفي وزيرا للخارجية، يتعين علي أن أؤكد من جديد أننا فيما أرى اتخذنا القرار الصحيح، وأننا، أي البوسنة والهرسك، كدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة دعونا المجتمع الدولي بطرق من بينها إنشاء مكتب الممثل السامي إلى المساعدة في تحويل موقفنا إلى سلام جيد بدلا من سلام سيئ. فلم يقم أحد بغزو البوسنة والهرسك. ولم يقم أي جيش بشق طريقه إلى داخلها.

ومن الواضح أن هذا مؤشر على ما يتمتع به معظم البوسنيين وقادهم من الفهم والالتزام إزاء هذا التحول صوب توطيد دعائم سلام طبيعي مستقر. ونحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي، وللأسف أيضا إلى القيادة التي يوفرها المجتمع الدولي في كثير من الأحيان. ولكن لا تقللوا من شأن إرادتنا أو فهمنا للموقف، ولا تعمموا أن تحاولوا إخافتنا بالصياح. ولأكرر ما قاله ممثل هولندا: أعطو شعب البوسنة والهرسك بعض التقدير لما قاموا به وأود أن أعرب أيضا عن التقدير لأعضاء مجلس الأمن. فقد أصغيت بإمعان إلى تعليقاتهم ووجدت أنهم على إلمام جيد بالحالة، وقد قاموا بعملهم إزاء البوسنة والهرسك بصورة جيدة، فلهم مني الشكر.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر نيابة عن الرئيس عزت بيغوفيتش لممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة، وأعتقد أن الرئيس سيقدرها كثيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى أعضاء المجلس الآخرين.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ألمانيا. أدعوه لشغل مقعد على مائدة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شومكاخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للسيد بيتريتش على ما استمعنا إليه لتونا من إحاطة إعلامية شاملة ومحكمة كعهدنا به دائما. وقد أحاطت ألمانيا علما مع الارتياح بقرار المجلس عقد هذا الاجتماع على نحو يتيح لغير الأعضاء الإعراب عن آرائهم. ونأمل في أن يكون بذلك قد أرسى سابقة جديدة دائمة. ونحن على ثقة من أن هذا النهج المنفتح إزاء هذه المسألة يعكس الطريقة التطلعية التي يوشك المجلس أن ينفذ بها كلا من القرارات التي وجهها إليه مباشرة فريق الإبراهيمي.

وبعد التغيير الديمقراطي الذي جرى للسلطة في زغرب فتحت التطورات التي جرت مؤخرا في بلغراد الباب على مصراعيه في النهاية أمام التوصل إلى الاستقرار الإقليمي،

مضيفة بذلك على ما نأمل زخما جديدا وحاسما إلى تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ويلقي هذا، كما سمعنا بالفعل من السيد بيتريتش، عبء التنفيذ على عاتق حكومة البوسنة والهرسك، وحكومتي كلا الكيانين. فالبلد، كما علمنا لتونا من السيد بيتريتش، قد تخلف بمقدار عقد من الزمان، ولا بد من تذكير الزعماء السياسيين بمسؤولياتهم تجاه المجتمع الدولي وتجاه شعبهم، بعد أن فشلوا فشلا ذريعا في الاضطلاع بمسؤولياتهم، ولا أشير إلا إلى السجل المؤسف والمروع لمجلس وزراء البوسنة والهرسك وبرلمانها.

ونحن ندعو الرئيس كستونيتسه إلى أن يبادر بإقامة علاقات دبلوماسية - دون شروط مسبقة مع البوسنة والهرسك بأسرع ما يمكن، ودون مزيد من التأخير، على نحو ما أبرز في مناسبات عديدة في مجلس تنفيذ السلام. ومن حق البلدين المجاورين كليهما - كرواتيا ويوغوسلافيا - أن يُشكلا علاقات خاصة مع الطائفة العرقية لكل منهما، وهي العلاقة التي نناشد الممثل السامي أن يساعد بنشاط على تشكيلها، وبذلك يضاف عنصر هام لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن عملية دايتون لا رجوع عنها؛ ولا يمكن المغالاة في التأكيد على هذه الحقيقة للقوى التي ما زالت تنظر إلى الوراء في المنطقة. ودايتون علاوة على ذلك، عملية لا يمكن عكس مسارها من جميع جوانبها وفي كل مراحلها، بما في ذلك جميع التدابير التي اتخذها الممثل السامي بعد سنترا وبونا لتنفيذ الاتفاق بموجب الصلاحيات المخولة له من مجلس تنفيذ السلام. ولا يسعنا إلا أن نشجع الممثل السامي بقوة - وإن كنا نفعل ذلك بحساسية سياسية وبأعين مترقبة، وهو أمر غني عن البيان - على أن يواصل نهجه الحماسي ويستفيد بالكامل من جميع السلطات المخولة له لضمان استمرار عملية التنفيذ. وكما سمعنا لتونا من زميلنا البريطاني، مضت خمس سنوات على البدء بتنفيذ دايتون. وأعتقد أننا أضعنا وقتا كثيرا، وينبغي أن أضيف، وأموالا كثيرة.

ومادام سفير البوسنة والهرسك قد أشار منذ وهلة إلى ''الإثم'' الذي ارتكبه المجتمع الدولي باعتماد قانون جوازات السفر، أود أن أذكره بأنه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أي بعد سنتين من تنفيذ اتفاق دايتون، كان قانون جوازات السفر آنذاك القانون الوحيد من قوانين البوسنة والهرسك، وظل كذلك لمدة طويلة، الذي تم اعتماده بالشكل الصحيح في البرلمان البوسني. وتواجه البوسنة والهرسك انتخابات حاسمة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ولدى شعبها الآن خيار فعلي.

ومن الواضح، أن السيد بيتريتش يستحق التهنئة على التقدم الذي أحرز في الشهر الماضي خاصة بالنسبة للمجالات الأربعة الرئيسية التي ذكرها وهي: أولا، إنشاء مجلس جديد للوزراء، آمل أن يضطلع في النهاية بمسؤولياته كحكومة للبلد؛ وثانيا، حكم المحكمة الدستورية القاضي بأن الطوائف التأسيسية الثلاث كافة، وغيرها، تعتبر متساوية في الحقوق داخل الكيانين - وسنكون شاكرين له لو أننا تلقينا مزيدا من المعلومات عن الاستراتيجية المتصورة لتنفيذ هذا الحكم الفائق الأهمية؛ ثالثا، العدد المتزايد من أبناء الأقليات العائدين - على الرغم من أن المرء عليه أن يتذكر أن هذه العودة ما زالت هزيلة ولا تمثل تيارا عريضا على أساس الخلفية التي يشكلها العدد الإجمالي للاجئين. ورابعا، التقدم المحرز في تعزيز استقلال وسائط الإعلام المحلية ومواصلة الإصلاح القضائي. وغني عن البيان، أن ألمانيا، كالعهد به، تلتزم تماما بتقديم دعمها لعملية دايتون للسلام بجميع جوانبها، وبعمل الممثل السامي. وفي رأينا أن وولفغانغ بيتريتش يؤدي دورا ممتازا في سراييفو.

ولكن لا يسعني في الختام أن أغفل، الإشارة إلى أكثر المشاكل حرجا والتي ما زال يتعين حلها كشرط لا غنى عنه لتحقيق السلام في المنطقة وهي: الحالة الأمنية العامة، ووجود جيشين - إن لم يكن ثلاثة بحكم الأمر الواقع - واستكمال عملية نزع السلاح، بموجب المرفق الأول - باء من اتفاق دايتون للسلام. وسنكون ممتنين للغاية إذا سلط الممثل السامي بعض الضوء على هذه العناصر والموضوعات الثلاثة في تقريره المقبل إلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرانسيسكو (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن تقدير إيطاليا للقرار الذي اتخذتموه شخصيا، سيدي الرئيس، مع الآخرين من أعضاء مجلس الأمن، بتمكين البلدان الأكثر اهتماما على نحو مباشر بتطور الحالة في البوسنة والهرسك من حضور جلسة اليوم، وتمكين إيطاليا خاصة من المشاركة بنشاط في هذه المناقشة. إن الرد الإيجابي على طلبنا بالمشاركة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك هو خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الشفافية في أعمال مجلس الأمن وعلى طريق إتاحة مزيد من المشاركة الفعالة للبلدان التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في بعثات حفظ السلام. وهذا بالتحديد أحد الأهداف التي أبرزت بوضوح جلي مؤخرا في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي رأسه الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر السابق.

لقد أحطت علما بالتعليقات المثيرة للاهتمام الشديد التي قيلت حول الطاولة اليوم، وأود فحسب أن أضيف بضع ملاحظات لضمان أن تسهم هذه الممارسة التي أضفي عليها هذا الشكل الملموس، بصورة مباشرة في تقدم أعمال المجلس لا في إعاقة فعالية مداولاته.

وأود أن أوضح قبل كل شيء، أن إيطاليا أسهمت أثناء السنوات الخمس الماضية بما يقرب من ١١٠ ملايين دولار في التعمير الاجتماعي والاقتصادي للبوسنة والهرسك. وقد تم هذا الالتزام من خلال مبادرات لا مركزية للتعاون شملت مشاركة مدن وأقاليم وممثلي المجتمع المدني الإيطالي مع نظرائهم في البوسنة والهرسك. ويتعين علي أيضا أن أشير، إلى جانب ذلك، إلى مشاركة الجيش الإيطالي والشرطة الإيطالية الخاصة، التي قامت في إطار قوة الشرطة الدولية والوحدة الخاصة المتعددة الجنسيات، باستحداث خدمة تتماشى مع المعايير الجديدة للاحتراف المهني للشرطة في البعثات الدولية. وينظر إلى هذه المعايير كعناصر هامة في إعادة تنظيم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

طوال الوقت الذي قضيناه في البوسنة والهرسك لاحظنا على الدوام الأهمية العظمى للدور التنسيقي الريادي الذي يقوم به الممثل السامي، السفير وولفغانغ بيتريتش، الذي يشكل مع السفير كلاين أحد الدعائم الأولى للتضامن الدولي مع البوسنة والهرسك. وقد أشركنا السفير ديتريتش في عرضه اليوم، الذي نشكره عليه بشدة، في بعض الملاحظات التي تبعث الأمل الكبير في نفوسنا، بينما تنبهنا أيضا إلى ضرورة توخي أقصى درجات اليقظة. فالحالة تجمع بين الضوء والظل في آن معا، كما رأينا بوضوح في المجالات الأربعة الرئيسية التي ذكرها.

ونحن سعداء بصفة خاصة، شأننا شأن الممثل السامي، إزاء ما حققته أنشطة مكافحة الفساد من نجاح متعاظم، فضلا عن المبادرات التي اضطلع بها ونسقها فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية. ولا تبدو الحالة واعدة كثيرا فيما يتعلق باللاجئين، ولكن هذا المجال تكون فيه لإرادة

الأفراد نفس الوزن على الأقل الذي للمبادرات العامة التي تتخذها السلطات الدولية ومبادرات البوسنة والهرسك. وما زال الأمر الأساسي هو تعزيز المؤسسات، وهو مجال أحرز فيه تقدم واضح ولكن ما زالت تكتنفه مشاكل بالغة الخطورة. وفي هذا الصدد، نأمل أن توضح انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أن التقدم ممكن في مجال توطيد المؤسسات. ونود أن نشكر السفير بيتريتش على عرضه الصريح التفصيلي.

وإذا تكلمنا في إطار سياسي أوسع مجالا، فيمكننا أن نقول مرة أخرى إن الضوء في نهاية النفق يتمثل في الاندماج مع أوروبا، كما أشار رئيس حكومتنا ورئيس المجلس القومي، السيد آماتو، الذي زار بلغراد عقب تنصيب الرئيس كستونيتسه مباشرة بصحبة وزيري الشؤون الخارجية والاقتصاد. إن جميع شعوب جنوب شرقي أوروبا، بما فيها شعب يوغوسلافيا، الذي اختار الرئيس كستونيتسه اختيارا ديمقراطيا ترغب في التقارب مع الاتحاد الأوروبي وهي قادرة على تحقيق ذلك. ومن الواضح أن نشهد وضوح هذا الخيار في انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، يعقبه مزيد من التقدم. ونأمل، على الأخص أن تتيح هذه الانتخابات للبوسنة والهرسك إمكانية الانضمام إلى مجلس أوروبا في أقرب وقت ممكن.

ونأمل بصفة خاصة أن يمكن هذا البوسنة والهرسك من أن تنضم إلى مجلس أوروبا في أقرب فرصة ممكنة.

ثمة خطوة أخرى إلى الأمام نوليها أهمية خاصة وهي قمة زغرب، التي سيعقدها الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق أوروبا بناء على مبادرة من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. إن هذا يشير إلى بوادر جديدة للتقارب الذي يشمل أيضا البوسنة والهرسك وجارتها كرواتيا.

والتطورات الديمقراطية التي نراها في بلغراد يمكن أن تسهم ليس فقط في الاندماج المتناسق لجميع بلدان المنطقة في سياق أوروبي ولكن أيضا وكما نأمل في تعزيز مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك. والواقع أن التطورات الديمقراطية في بلغراد تعتبر كسبا كبيرا للمنطقة كلها ونأمل في أن يكون لهذا التقدم صوب الديمقراطية في بلغراد أثر إيجابي على العلاقات فيما بين الأعراق في البوسنة والهرسك. ومن الواضح أنه يجب على كل منا بما في ذلك الأطراف أنفسهم أن يلقي بثقله. ويجب أولا وقبل كل شئ أن يواصل المجتمع الدولي بنشاط، تناول احتياجات البوسنة والهرسك.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية فإن البلدان القريبة من منطقة الجنوب الشرقي، عليها أن تواصل تطوير المبادرات التي يكون محورها التعاون السياسي والاقتصادي لدعم هذه العملية. ويسري هذا أيضا بطبيعة الحال على السلطات في البوسنة والهرسك. وتأمل إيطاليا أن هذه السلطات ستكرس نفسها بالكامل وبحزم للإصلاح الاقتصادي حتى يمكن للمستثمرين المهتمين ببلد تجذبهم مشاريعه على نحو متزايد، من أن يشاركوا فيه، من إطار سوقي وفي ظل تقدم اقتصادي واجتماعي لشعب البوسنة والهرسك. ونأمل أن تبدي السلطات في سراييفو نفس الالتزام نحو الاندماج بين الأعراق بما في ذلك الاندماج بين الأعراق في الهياكل العسكرية. وهنا أيضا تعرض إيطاليا استعدادها للمساعدة في تعزيز التعاون المنسق في القطاع العسكري وسيظل هذا العرض مفتوحا.

وقد لاحظت أن السفير بيتريتش قد ذكر في مستهل بيانه الصورة المثالية للتداخل الثقافي والعلاقات فيما بين الأعراق في سويسرا. وأعرب عن أملي في أن تصبح العلاقات فيما بين الأعراق في البوسنة والهرسك بمرور الوقت أكثر تشابها مع تلك السائدة في سويسرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيتريتش للرد على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أذكر أولا أعضاء المجلس والآخرين الذين تكلموا هنا اليوم بأن ولايتي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام، هي التنسيق بين جميع الوكالات المدنية العاملة في تنفيذ السلم. وهذا يعني بالضرورة أن علي أن أتعامل مع طائفة واسعة من القضايا والمواضيع التي تمت تغطيتها هنا الآن في البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس وغيرهم.

اسمحوا لي قبل كل شئ أن أؤكد مدى ترحيبي بحقيقة أن ممثل البوسنة والهرسك استطاع أن يأخذ الكلمة هنا اليوم. كما أنني أقدر ذلك كثيرا. وأعتقد اعتقادا راسخا أننا سنحقق النجاح في نهاية الأمر إذا ما أقمنا بحق تعاونا مع ممثلي البوسنة والهرسك وإذا عملنا بحق من أجل دفع فكرة الملكية إلى الأمام. فالملكية، بطبيعة الحال، تعني أيضا أنه يجب على السلطات المحلية أن تضطلع على نحو متزايد بالمسؤولية عما تفعله. وهذا يعني أيضا أن علينا أن نفتح عقولنا للنقد وللاقتراحات من جانب البوسنة والهرسك حتى نخرج بأفضل نتيجة ممكنة. فنحن لسنا هناك لنبدي أن المجتمع الدولي يعرف ما هو أفضل. إنما نحن هناك لنجد حلا للشعب ولمواطني البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، أقدر كثيرا ما ذكر في هذا الشأن في مجلس الأمن.

أود أن أعرب عن تقديري وارتياحي للملاحظات القوية الحجة التي أبديت هنا والمواقف التي عبر عنها. ومن الناحية الأساسية هناك تأييد قوي لمجالات الأولوية الثلاثة التي اعتمدها في أيار/مايو الماضي في بروكسل وزراء خارجية مجلس تنفيذ اتفاق السلام. وأود أن أعلق على مجالات الأولوية الثلاثة، وعلى بعض المسائل الفردية المحددة التي أثارها الوفود هنا.

أود أن أبدا بموضوع مؤسسات الدولة، لأن تلك المؤسسات وتعزيزها يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلطات التي أنيط بها الممثل السامي وهي ما يسمى سلطات بون. وأعتقد أنه بدون فرض دائرة حدود الدولة في وقت مبكر من هذا العام، كنا سنعاني من حالة صعبة في البوسنة والهرسك بسبب الزيادة الأخيرة في الهجرة غير المشروعة عبر البوسنة والهرسك إلى أجزاء أخرى من أوروبا. وحقيقة أن دائرة حدود الدولة - التي كان لابد من فرضها لسوء الطالع - قائمة الآن أمر مهم لمقاومة الهجرة غير المشروعة والهجرة فيما بين الكيانات.

مثال آخر يتعلق بطبيعة الحال بجواز السفر. فبالإضافة إلى الأسباب التي قدمتها هنا والتي قدمها أعضاء مجلس الأمن، هناك آثار أخرى لجواز السفر، بما في ذلك الآثار الاقتصادية. فبدون جواز سفر صحيح معترف به دوليا سيجد رجال الأعمال من البوسنة والهرسك صعوبات في السفر وفي ممارسة أعمالهم. وهكذا كانت هناك ضرورة - ليس فقط الضرورة السياسية، وليس فقط فيما يتعلق ببناء الدولة، وليس فقط من الناحية الاقتصادية، أن يخرج المجتمع الدولي، وأنا بصفتي الممثل السامي بقرار مبكر في هذا الصدد.

وعندما نتكلم عن مؤسسات الدولة، أعتقد أن مجلس الوزراء له أهمية مركزية. فلدينا الآن ستة وزراء وهذا يعني أن الحكومة المركزية في سراييفو تذكرنا بالفعل بالحكومة الحديثة، التي تتكون من ست وزارات تغطي معظم المسائل ذات الصلة. ولهذا ستوجه جهودي بعد الانتخابات إلى تعزيز مجلس الوزراء قدر الإمكان وتحويله إلى المؤسسة المركزية التي كان من المفترض أن توجد وفقا لاتفاق دايتون.

وإذ أنتقل إلى قرارات المحكمة الدستورية، اسمحوا أن أقول إنني أقدر تقديرا كبيرا الكفاءة والإتقان المهني اللذين أظهرتهما المحكمة. فقراراتها التي تمثل معالم هامة ستكون لها أعظم الأهمية وستكون لها آثار إيجابية على عملية بناء الدولة عموما في البوسنة والهرسك. وهي قرارات قطعية، كما ذكر السفير غرينستوك، وهذا يحتاج إلى التشديد وإلى التفهم من الحكومات المحلية للكيانين.

وسنتأكد من أن قرارات المحكمة الدستورية تنفذ وتصبح جزءا من دستوري الكيانين. ومن المهم أيضا ضرورة الاستمرار في نزع الطابع السياسي عن المسائل القضائية. وينبغي لنا أن نمضي إلى الأمام لفعل كل ما هو لازم في أي دولة أخرى، لأنه لازم أيضا في البوسنة والهرسك.

وسنطلب الدعم من مجلس أوروبا - الذي يؤمل أن تصبح البوسنة والهرسك عضوا فيه عما قريب جدا - وكذلك من لجنة فينيس التابعة لمجلس أوروبا، التي ساعدتنا فعلا فيما مضى على إيجاد الحلول الصحيحة لبعض المسائل الصعبة. وأنا واثق تماما من أننا بهذه المساعدة سننجح في تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى بعض المسائل الأخرى. إن الإصلاح الاقتصادي هو أداة التغيير في البوسنة والهرسك، وهناك في الواقع اختلافات بين الكيانين عندما يتعلق الأمر بحالة الاقتصاد. وهناك أسباب واضحة لذلك. فالسنتان الأوليان في جمهورية صربسكا ضاعتا بصفة أساسية من حيث تنفيذ عملية السلام بسبب تعويق السياسيين من أمثال السيد كريسنيتش، الذي يوجد الآن في لاهاي. وقد تغير ذلك، إلا أن جمهورية صربسكا لا تزال متقهقرة لهذه الأسباب ولغيرها. ولكن ينبغي أن أقول أيضا إنه عندما يتعلق الأمر بعملية الخصخصة، فإن بعض النجاحات في الواقع أكثر وضوحا في جمهورية صربسكا منها في الاتحاد.

وعليه، بإيجاز، هناك سجل مختلط عندما يتعلق الأمر بالإصلاح الاقتصادي، ولكن سيظل الهم الرئيسي هو عملية الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية في كل البوسنة والهرسك بغية تهيئة مجال اقتصادي واحد للبلد. وإني أرى كذلك أن هذه هي الطريقة الوحيدة لمكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات والقضاء المستقل، والتمهيد لاقتصاد السوق القائم على المنافسة.

والنقطة التالية هي عودة اللاجئين، وهي، كما قد يعلم المجلس، في لب اتفاقات دايتون. وينبغي أيضا أن أقول إنها ليست مسألة مقصورة على اتفاقات دايتون. حقا إن هناك ملامح إثنية قليلة جدا في اتفاق دايتون، كما أشار إلى ذلك ممثل البوسنة والهرسك، وهي قد كانت آنذاك ضرورية ويتعين خفضها بصورة متوالية إلى مستوى واقعي.

ولكن اتفاقات دايتون لا تضع لنا أي قيود فيما يتعلق بعودة اللاجئين، ولذا فإننا ندفع بقوة شديدة لتحقيق النتائج اللازمة في ذلك المجال. وبالنظر إلى الأرقام الحالية، فضلا عن الخطة الشاملة جدا لتشريع الملكية والتي يجري تنفيذها الآن، فإني واثق تماما في أن هذه السنة والسنة المقبلة ستشهدان مسألة العودة وقد أصبحت مسألة معتمدة على ذاتها، حتى تتمكن السلطات المحلية، المسؤولة في المقام الأول عن هذه المسألة، من أن تتناول مرة أخرى بصورة كاملة موضوع الملكية وتأتي به إلى نهاية سارة.

وبالطبع - وهذه حالة تنطوي على مفارقة - بسبب النجاح الكبير لعمليات العودة في هذه السنة، ليست لدينا مصادر تمويل مرنة بالقدر الكافي في حالة عدم توفر أماكن إيواء بديلة. وبالطبع، نحتاج أيضا إلى أن نتبين أن النتائج على الصعيد الإقليمي متنوعة تماما - ففي بعض المناطق تجري الأمور بصورة ممتازة، بينما لا تزال الأمور في مناطق أخرى ليست في المستوى المطلوب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إننا نرى الآن رياح تغيير جديدة في المنطقة بأجمعها. فيوغوسلافيا وكرواتيا تهيئان لبيئة أفضل وأكثر إعانة على تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وفي غضون ١٠ شهور تنازلت الشخصيات الفاعلة الثلاث الرئيسية في دراما يوغوسلافيا بطريقة أو أخرى. وأود أيضا أن أشدد هنا على الطريقة الكريمة التي تنازل بها السيد عزت بيغوفيتش، بمحض إرادته الحرة، وأتاح بذلك مجالا وفرصة للمضي قدما في عملية تنفيذ السلام عموما في البوسنة والهرسك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى وكالات الأمم المتحدة التي تعمل معنا في البوسنة والهرسك.

وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على دعمه المتواصل، والممثلين المجتمعين هنا على إسهامات كل منهم، وقبل كل شيء، على الدعم الذي أستطيع أن ألمسه من البيانات التي أدلوا بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بيتريتش على الإيضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.